



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2012

تحديث



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2013-2012

نسخة محدّثة



الأمانة العامة للتخطيط التنموي
General Secretariat for Development Planning

حقوق النسخ محفوظة للأمانة العامة للتخطيط التنموي في دولة قطر

تاريخ النشر: ديسمبر 2012

الأمانة العامة للتخطيط التنموي في دولة قطر

برج الدوحة

صندوق البريد 1855

الدوحة - قطر

www.gsdp.gov.qa

يمكن نسخ محتوى هذه النشرة مجاناً لأغراض غير تجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن التقييم المهني لكادر الأمانة العامة للتخطيط التنموي. وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للأمانة أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جمع البيانات والمعلومات فإن الأمانة العامة لا تتحمل أية مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في النشرة تعود إلى ما

قبل تاريخ 5 ديسمبر 2012.

مقدمة

تقوم هذه النسخة المحدثة من نشرة الآفاق الاقتصادية في دولة قطر (2012-2013) بمراجعة التنبؤات التي قدمناها منذ ستة أشهر.

وتعتمد الأمانة العامة للتخطيط التنموي ممثلة بإدارة التنمية الاقتصادية إصدار نشرة الآفاق الاقتصادية في دولة قطر على أساس نصف سنوي بحيث تقدم نظرة شاملة في منتصف كل عام ثم يجري تحديثها في نهايته. وينشر هذه النسخة المحدثة، تستجيب الأمانة العامة للتخطيط التنموي إلى الطلب المتزايد على البيانات والتحليلات والآراء المتعلقة بالتطورات الاقتصادية الحديثة في دولة قطر.

وتؤكد توقعاتنا في هذه النشرة، وبدرجة كبيرة، النتائج التي تضمنتها نشرة يونيو الماضي. فالعام 2012 يمثل نقطة تحول بالنسبة لدولة قطر حيث يقود القطاع غير الهيدروكربوني معظم عمليات التوسع في الاقتصاد حالياً. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحال عام 2013 - وفي المستقبل المنظور. فالبيانات الأخيرة تؤكد أن إيرادات الخزينة بدأت تأخذ بالتنوع بشكل واضح، وهو تطور من شأنه أن يرسى أساساً مالياً مستداماً للمستقبل.

لقد ازداد تضخم أسعار المستهلك قليلاً عام 2012 ويتوقع أن يسجل مزيداً من الارتفاع عام 2013، بيد أنه يبقى معتدلاً ويستبعد أن يمثل تهديداً لاستقرار الاقتصاد الكلي. وستستمر الحكومة باستخدام قدراتها التنظيمية لمنع التجار من فرض زيادات غير مبررة على أسعار المستهلك. كما يتابع البنك

المركزي عن كثب إدارة النمو في حجم الائتمان، ولديه ترسانة متكاملة من الأدوات الفعالة لإدارة السيولة المحلية. ولدى البنوك القطرية رساميل كبيرة، وممارساتها الإدارية الواعية ستسهم في حماية مستوى جودة أصولها من التراجع.

وتتبع المخاطر الرئيسية في المدين القصير والمتوسط من خارج الاقتصاد المحلي: فإذا تطورت الأوضاع الجيوسياسية بطريقة تعطل حرية حركة النفط والغاز، فستتأثر المصادر المالية المتاحة للدولة. ومع ذلك، حتى في ظل ظروف كهذه، تستطيع دولة قطر استخدام احتياطاتها لحماية الاقتصاد من أية عوامل خارجية.

ولقد شاركت هيئات أخرى في إعداد هذه النشرة، وأود هنا أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من جهاز قطر للإحصاء، الذي قدم مساعدة مهمة في مجال البيانات والاستشارات، ومصرف قطر المركزي، وقطر للبترول، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الأعمال والتجارة على تعاونهم الكبير في تقديم المعلومات وتلبية طلبات الأمانة العامة للتخطيط التنموي من البيانات المختلفة.

د. صالح النائب

الأمين العام

الأمانة العامة للتخطيط التنموي

ديسمبر 2012

شكر وتقدير

وساهم في تسيير إعداد هذه النشرة وإصدارها الزملاء في إدارة الخدمات المشتركة برئاسة السيد حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصالات برئاسة أسماء نصر الله ميرزا. في حين دقق جوناثان أسبن النسخة المعدة للطباعة وصممها. وقام علي برازي بترجمة النص الإنكليزي من هذه النشرة إلى اللغة العربية فيما تولى سليم بيطار التدقيق اللغوي للنسخة العربية.

ترأس فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي الدكتور فرانك هاريغان مدير إدارة التنمية الاقتصادية. وساهم في العمل في الإدارة كل من الدكتور عيسى إبراهيم، وسيلفي معلوف، ويوجين ماكيد، وحيب ميلوالا، والدكتور أسامة نجوم، فيديليز ساديكون وعلي سليمان. كما قدم الدعم البحثي والإداري كل من حصّة أحمد العسيري، وموزة الجسمي، وهيا السميطي، وجميلة حمد. وقام علي سليمان بتنسيق إعداد النشرة.

المحتويات

	مقدمة	iii
	شكر وتقدير	iv
	المحتويات	v
1	قطر: نظرة على آخر المستجدات الاقتصادية	
5	الجزء الأول الأفق الاقتصادية لعام 2013	
5	تحديث الأفق الاقتصادية لدولة قطر	
6	منهجية التوقع وافتراضاته	
6	موجز مكثف	
7	نمو الناتج المحلي الإجمالي	
8	الأسعار	
9	آفاق الموازنة وميزان المدفوعات	
10	المخاطر	
11	التوقعات التوافقية	
13	آفاق الاقتصاد العالمي	
15	توقعات أسواق الطاقة والسلع	
17	الملحق: افتراضات خط الأساس	
19	الجزء الثاني الأداء في عام 2012	
19	النمو الاقتصادي	
22	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	
23	الأسعار	
26	أسعار الفائدة والعرض النقدي والائتمان	
28	حسابات المالية العامة	
30	التجارة وميزان المدفوعات	
30	شروط التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال	

الإطارات

- الإطار 1-1: أضواء على الأداء الاقتصادي لدولة قطر عام 2012 (في الجزء الثاني من هذه النشرة) 5
- الإطار 1-2: تنقيحات بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2010 و2011 21
- الإطار 2-2: ملخص التطورات النقدية والمالية والمؤسسية لعام 2012 25
- الإطار 2-3: القروض المتعثرة: ليس هناك ما يدعو للقلق 27

الجداول

- الجدول 1-1: افتراضات التوقع 6
- الجدول 2-1: تجميع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر لعامي 2012 و2013 (%) 12

الإشكال

- الشكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي (تغير سنوي، %) 6
- الشكل 1-2: موجز التعديلات على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013 6
- الشكل 1-3: المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2013 (نسب مئوية) 7
- الشكل 1-4: الحصة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 (%) 7
- الشكل 1-5: أسعار تصدير المنتجات الصناعية في الاقتصادات المتقدمة (تغير سنوي مئوي) 8
- الشكل 1-6: مؤشر أسعار المستهلك وأسعار الإيجارات (تغير سنوي مئوي) 8
- الشكل 1-7: الميزان المالي الحكومي وميزان الحساب الجاري عام 2013 (وفق سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط، للبرميل الواحد) 10
- الشكل 1-8: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي 13
- الشكل 1-9: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية (بأسعار 2005، مليار) 13
- الشكل 1-10: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأقاليم (%) 14
- الشكل 1-11: التضخم السنوي حسب الأقاليم 14
- الشكل 1-12: العرض والطلب على النفط الخام والوقود السائل عالمياً (مليون برميل في اليوم) 15
- الشكل 1-13: متوسط أسعار التسليم الفوري للنفط الخام (دولار للبرميل الواحد) 15
- الشكل 1-14: متوسط أسعار النفط الخام (دولار للبرميل الواحد) 15
- الشكل 1-15: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005=100) 16
- الشكل 1-16: أسعار الغاز الطبيعي (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) 16
- الشكل 1-17: مؤشر أسعار السلع غير الوقود 16
- الشكل 1-18: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%) 19
- الشكل 2-2: نمو قطاع التصنيع (%) 20
- الشكل 2-3: نمو قطاع البناء (%) 20
- الشكل 2-4: السكان (مليون نسمة) 21
- الشكل 2-5: المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقطة مئوية) 21
- الشكل 2-6: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%) 22
- الشكل 2-7: النمو ربع السنوي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%) 22
- الشكل 2-8: حصة قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 23
- الشكل 2-9: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار) 23
- الشكل 2-10: التضخم الشهري الأساسي والعام (تغير سنوي، %) 23
- الشكل 2-11: التضخم الشهري (تغير سنوي، %) 24
- الشكل 2-12: نمو مؤشر أسعار المنتج 24
- الشكل 2-13: مؤشر البورصة القطرية ومؤشر ستاندرز وبورز العالمي 100 (تغير سنوي، %) 24
- الشكل 2-14: مؤشرات أسعار أسهم مجلس التعاون الخليجي (تغير سنوي، %) 25
- الشكل 2-15: أسعار الإيجارات العقارية في الدوحة (ريال قطري للمتر المربع شهرياً) 26
- الشكل 2-16: معدلات الفائدة التوجيهية (% سنوياً) 26
- الشكل 2-17: العرض النقدي 26
- الشكل 2-18: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم للقطاع الخاص (تغير سنوي، %) 27

- الشكل 2-19: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم للقطاع العام (تغير سنوي، %) 27
- الشكل 2-20: نسبة القروض إلى الودائع 27
- الشكل 2-21: الحسابات المالية (مليار ريال قطري) 28
- الشكل 2-22: الإنفاق الحكومي (% من الإجمالي) 28
- الشكل 2-23: الإنفاق الحكومي، السنة المالية 2012/2013 (مليار ريال قطري) 28
- الشكل 2-24: الإيرادات الحكومية (% من الإجمالي) 29
- الشكل 2-25: الإيرادات الحكومية، السنة المالية 2012/2013 (مليار ريال قطري) 29
- الشكل 2-26: الإيرادات الحكومية، الفعلية والموازنة (مليار ريال قطري) 29
- الشكل 2-27: مكونات الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) 30
- الشكل 2-28: احتياطات القطع الأجنبي (مليار ريال قطري) 30
- الشكل 2-29: مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال 30

قطر: نظرة على آخر المستجدات الاقتصادية

قطاع غير الهيدروكربون يقود نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2012

تتوقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 6.3% عام 2012، بتغير طفيف عن توقعاتها في نشرة "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2012-2013)" الصادرة شهر يونيو 2012، فقد ساعد التوسع الكبير في نشاط قطاعات غير النفط والغاز على دعم النمو الكلي في ظروف بدأ فيها نشاط الغاز بالاعتدال.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعض الشيء عام 2013 لأن تناقص إنتاج حقول النفط المتقدمة سيخفض نمو قطاع الهيدروكربون. بينما سيحافظ نشاط قطاعات غير النفط والغاز على سرعته بفضل نمو قطاع البناء واستمرار الحيوية في قطاع الخدمات. لذا يتوقع أن يصل مجمل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.8%، بارتفاع طفيف عن التوقعات السابقة لنشرة "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2012-2013)".

قطر: نظرة على آخر المستجدات الاقتصادية

2013	2013	2012	2012	
4.5	4.8	6.2	6.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
4.7	5.3	11.2	14.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
2.5	3.5	2.0	2.0	تضخم أسعار المستهلك (%)
4.8	5.4	7.8	7.9	الفائض المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
20.6	25.7	22.0	29.1	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

أ- توقعات نشرة "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2012-2013)" في شهر يونيو 2012.
المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي

عززت أسعار النفط المرتفعة نمو الدخل الاسمي

استفادت دولة قطر من أسعار النفط المرتفعة التي عززت الدخل المتاح لتغطية المستوردات وتمويل الإنفاق الحكومي، وزادت صافي الأصول لدولة قطر. ففي عام 2012، ارتفع سعر سلة صادرات المنتجات الهيدروكربونية بفعل ارتفاع أسعار النفط الخام، مما أدى إلى ارتفاع طفيف في نمو الدخل الاسمي. وسوف يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2012 - الذي يتوقع أن يبلغ 14.7% - نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام نفسه. ونتيجة للانخفاض المتوقع في أسعار النفط الخام عام 2013، سيرتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتباطاً وثيقاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال ذلك العام.

يتقدم الاستثمار في البنية التحتية

تحقق قطر تقدماً ملموساً في استثمارات البنية التحتية الهائلة التي ستستمر حتى عام 2020. وتغطي هذه الاستثمارات قطاع النقل بالسكك الحديدية (مترو الدوحة، خط النقل والشحن الحديدي الطويل، خط لوسيل لنقل الركاب)، والطرق (الطرق المحلية، الطرق السريعة ومعابر الدوحة)، وشبكات الصرف الصحي ومياه النفايات إضافة إلى الاستثمارات المتوقعة في المياه والكهرباء، والملاعب الجديدة والمرافق الملحقة الخاصة بنهايات كأس العالم 2022.

وعلى الرغم من أن التحديات في التخطيط والتنسيق والأنظمة (شراء الأراضي والموافقات البيئية) والمسائل اللوجستية قد أبطأت وتيرة الإنجاز في البداية، إلا أنها عادت من جديد إلى الارتفاع في النصف الثاني من عام 2012. ويشهد نشاط البناء تسارعاً الآن ومن المرجح أن يصبح مساهماً أساسياً في النمو في النصف الثاني من العام.

كما يتوقع أن يزداد ويتوسع نشاط البناء بمعدل ثنائي الرقم عام 2013. وستحتاج المشاريع الجديدة للبنية التحتية إلى توظيف الكثير من العمال الإضافيين والذي من شأنه تحفيز الاقتصاد على نطاق أوسع.

تضخم أسعار المستهلك يزداد تدريجياً

مع بقاء الشروط التضخمية معتدلة، شهد عام 2012 نهاية انكماش أسعار الإيجارات الذي بدأ منذ عام 2009. إذ وصل مكون الإيجار في مؤشر تضخم أسعار المستهلك إلى أدنى مستوى له في إبريل-مايو 2012، بيد أن أسعار الإيجارات قفزت في شهر أغسطس إلى فوق ما كانت عليه في السنة السابقة، مما أضاف 0.5 نقطة مئوية على التضخم العام لعام 2012.

أما التضخم الأساسي (بعد استبعاد المكونات المتغيرة كالإيجارات والمواد الغذائية من التضخم العام) فقد بدأ يتخذ منحىً هابطاً عام 2012.

ومن المرجح عام 2013 أن يدفع ارتفاع عدد السكان وما يفرضه من طلب على السكن الإيجاري والخدمات غير القابلة للتداول باتجاه مزيد من التضخم في أسعار المستهلك، غير أن مخاطر التسارع الشديد في التضخم ضعيفة، وتقديرات التضخم لعام 2013 هي 3.5%، بارتفاع طفيف عن تقديرات نشره يونيو 2012.

تنويع مصادر الإيرادات المالية

تبين التقديرات الأولية للنصف الأول من موازنة السنة المالية 2012/2013 (حتى نهاية شهر سبتمبر 2012) أن دولة قطر تسلك المسار الصحيح لتحقيق أهداف الموازنة طيلة السنة على الرغم من احتمال ارتفاع الإنفاق في النصف الثاني من السنة المالية المذكورة، ولاسيما الإنفاق على الأصول الرأسمالية.

وقد أدت الزيادات الكبيرة في الإيرادات الناتجة عن الضرائب وتحويل الأرباح المحتجزة من قبل الشركات الحكومية إلى تعزيز الإيرادات الكلية حتى نهاية سبتمبر، كما ساعدت على تنويع تركيبة الإنفاق. كذلك توسعت عملية تحصيل الضرائب بسرعة بعد تطبيق نظام ضريبة الشركات المعدل عام 2011 واستمرار انتهاء فترات الإعفاء الضريبي لبعض الشركاء في مشاريع النفط والغاز.

لا يزال الفائض الخارجي قوياً رغم الزيادة الكبيرة في الاستيراد

يُقدر فائض الحساب الجاري في دولة قطر للنصف الأول من عام 2012 بحدود 20.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و29.1% عن السنة كاملة، حيث استمرت أرباح صادرات النفط والغاز بتعزيز هذا الفائض، ويُتوقع أن تواصل على المنوال نفسه عام 2013.

إلا أن الطلب على المستوردات أخذ في الارتفاع: فالطلب على المواد الأولية والمعدات الرأسمالية اللازمة لبرنامج البنى التحتية في قطر يزداد وسيواصل ارتفاعه عام 2013. كما أن ازدياد عدد السكان سيزيد أيضاً الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة.

وسيبقى العجز في حسابات الدخل والخدمات قائماً في قطر، بينما يُتوقع أن يصل فائض الحساب الجاري إلى 25.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2013.

دولة قطر محمية من الصدمات

يشهد الاقتصاد العالمي تراجعاً منذ شهر يونيو الماضي، حيث خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو في معظم اقتصادات ومناطق العالم الرئيسية.

وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة لإنقاذ الاقتصادات المعرضة للخطر في منطقة اليورو تلافت حتى الآن تجدد الأزمة، فإنه لم يتم التوصل حتى هذه اللحظة إلى اتفاق على الإجراءات العلاجية الفعالة والدفع باتجاه تطبيقها.

ففي الولايات المتحدة، يكاد الوقت ينفذ دون أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي بين الحزبين الرئيسيين بشأن خطة تخفيض الدين العام قبل نهاية العام. وإذا لم ينجز هذا الاتفاق فقد تهدد إجراءات زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق -«الهاوية المالية»- الانتعاش الهش حالياً.

وقد انتقلت آثار تراجع الطلب في الاقتصادات المتقدمة إلى النشاط الاقتصادي للدول الناشئة في آسيا وأنحاء أخرى من الاقتصاد العالمي من خلال تراجع الطلب العالمي على الصادرات.

ولن تكون قطر في مأمن من انتكاسات أخرى يشهدها الاقتصاد العالمي، إلا أن أي أثر على مسارها في المدى القريب لا يفترض أن يكون كبيراً. بيد أن انخفاض أسعار النفط وزيادة إعراض المستثمرين عن المخاطرة، وانكماش أسعار الأصول وتضييق الشروط العالمية على السيولة والتمويل سيلقي بظلاله قليلاً على آفاقها الاقتصادية، لكن من المستبعد أن تتسبب الصدمات العالمية - ما لم تكن كارثية- بأكثر من بعض التآرجح في اقتصاد دولة قطر.

وكما أشارت إصدارات سابقة من نشرة «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر»، فإن أسعار النفط يجب أن تشهد انخفاضاً كبيراً عن مستوياتها الحالية كي تتسبب بضرر مالي ذي شأن في قطر. فإذا ما بدأ الطلب على الغاز القطري بالتراجع في أي سوق، فإن قطر تمتلك من المرونة ما يسمح لها بإعادة توجيه غازها إلى أسواق واستخدامات أخرى. وما يبعث على الطمأنينة أن رأس مال النظام المصرفي القطري كبيراً ودفاعاته المالية صلبة.

ومع ذلك، فإن الخطر الأكبر على دولة قطر يأتي من احتمالية أن يؤدي تصعيد التوترات الجيوسياسية إلى إضعاف قدرتها على تسليم شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق المستوردة. كما أن تصاعد التوترات في المنطقة ربما يعيق النشاط الاقتصادي المعتاد وتنفيذ برنامج البنى التحتية الأساسية بنجاح.

الجزء الأول الأفاق الاقتصادية لعام 2013

يقود قطاع غير الهيدروكربون النمو الاقتصادي لدولة قطر عام 2013؛ حيث سينمو هذا القطاع بمعدل 9.6% بزيادة طفيفة عن توقعات النشرة السابقة من «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013»، التي صدرت شهر يونيو عام 2012. وسيساعد نمو هذا القطاع على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2013 إلى 4.8% مقارنة بما كان متوقفاً في نشرة يونيو (4.5%). فيما سيتراجع ناتج قطاع النفط والغاز - وبعد سنوات من الأداء المفعم بالنشاط - وذلك مع انخفاض إنتاج حقول النفط المتقدمة ووصول نشاط قطاع الغاز إلى طاقته العظمى الممكنة.

ويُتوقع أن يرتفع تضخم أسعار المستهلك عام 2013 مع ارتفاع عدد السكان وما ينشأ عنه من ضغوط على إيجار العقارات، لكنه سيبقى ضمن حدود 3.5%. كما ينتظر أن يعزز الارتفاع غير المتوقع في أسعار الغاز في اليابان الفوائض القوية في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. وعلى الرغم من أن عدم اليقين في الاقتصادات المتقدمة لم يتبدد بعد، فإن دولة قطر تمتلك فوائض مالية ونقدية كبيرة ستساعد في حماية اقتصادها من أية انتكاسة محتملة للاقتصاد العالمي.

تحديث الأفاق الاقتصادية لدولة قطر

تعيد هذه النسخة المحدثة من نشرة «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013»، النظر في تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بشأن الأفاق الاقتصادية لدولة قطر للعامين 2012 و2013، حيث يعرض الجزء الأول منها آخر التوقعات الاقتصادية لدولة قطر عام 2013 بينما يتناول الجزء الثاني مستويات الأداء عام 2012، (والذي يبين الإطار 1-1 أبرز نقاطه). ويحوي الجزء الأول آخر التحديثات للتوقعات الاقتصادية لدولة قطر باستخدام التقديرات المعدلة للأمانة العامة للتخطيط التنموي حول مسارات الاقتصاد العالمي وأسعار الطاقة العالمية وباستخدام مجموعة من البيانات الجديدة عن أنشطة النفط والغاز وتكرير المنتجات النهائية والبتروكيماويات في دولة قطر. وتعتمد هذه التوقعات أيضاً على البيانات الحديثة عن المسارات المتوقعة لكل من الإنفاق على المشاريع الاستثمارية الرئيسية في قطر والإنفاق الحكومي. لقد أصبحت آفاق الاقتصاد العالمي أكثر ضبابية منذ صدور النشرة السابقة، لكن من المرجح أن تتأثر آفاق الاقتصاد القطري أكثر بالتطورات الداخلية عام 2013. ويهيمن على المشهد الاقتصادي برنامج الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية وارتفاع عدد السكان وقطاع النفط والغاز الذي بلغ ذروة إنتاجه الآن إضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة. وباكتمال الاستثمارات الرئيسية في نشاط المواد للقيمة من النفط والغاز، سيقترب النمو الاقتصادي في قطر من المستوى القياسي في دول مجلس التعاون الخليجي (مجلس التعاون الخليجي، الشكل 1-1).

إن انخفاضاً حاداً في أسعار النفط والغاز (الذي سيعكس أي خلل جديد في الاقتصاد العالمي) والتطورات الجيوسياسية السلبية هي متغيرات محتملة ستؤثر على الأفاق الاقتصادية في حال حدوثها، إلا أن توقعات خط الأساس المستخدم في هذه النشرة لا تفترض حدوث هذه المخاطر.

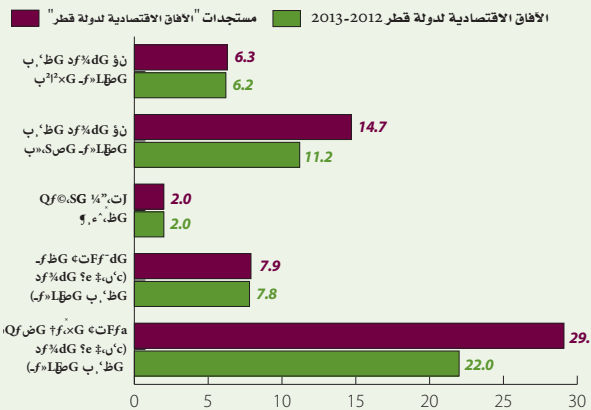
الإطار 1-1: أضواء على الأداء الاقتصادي لدولة قطر عام 2012 (في الجزء الثاني من هذه النشرة)

يتناول الجزء الثاني من هذه النشرة أداء الاقتصاد عام 2012 ويقدم منظوراً معدلاً لتوقعات نشرة «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013»، الصادرة في يونيو 2012.

ولن تُعرف النتائج الفعلية حتى نهاية الربع الأول من عام 2013 عندما يُصدر جهاز قطر للإحصاء بيانات الحسابات القومية عن كامل السنة الميلادية. وبالتالي تبقى تقديرات الجزء الثاني لعام 2012 توقعات بطبيعتها على الرغم من أنها تقدم بيانات مؤكدة عن النصف الأول من العام على الأقل.

وقد تم تعديل معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي والاسمي نحو الأعلى وإن يكن بقيم ضئيلة (الشكل ضمن الإطار)، بينما بقيت توقعات تضخم أسعار المستهلك (متوسط عام 2012) والفائض المالي المتوقع دون تغيير تقريباً. ويسجل حالياً فائض كبير في الحساب الجاري، ويعود ذلك جزئياً لارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال ضمن سلة صادرات قطر من المنتجات الهيدروكربونية.

تعديلات على الأفاق الاقتصادية لعام 2012 في دولة قطر (%)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

منهجية التوقع وافترضاته

يبني فريق الأمانة العامة للتخطيط التعموي توقعاته في نشرة «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر» مستخدماً إطاراً رقمياً لاقتصاد دولة قطر، ويستخدم أحدث البيانات المتوفرة لمعايرة هذا الإطار الذي يتوافق مع تقديرات جهاز قطر للإحصاء المعدلة لنتائج عام 2011. وهذا الإطار يستند إلى بضعة افتراضات في المسارات، لكنه يجسّد أيضاً مجموعة علاقات محاسبية اقتصادية كاملة تؤمن الاتساق والتناغم الداخلي في مختلف أجزائه.

وتعتمد التوقعات المعدلة لعام 2013 في هذا الجزء (ولعام 2012 في الجزء الثاني) على افتراضات تتعلق بمسار عدد من المتغيرات الرئيسية. ويبين الجدول 1-1 الافتراضات الخاصة بتوقعات هذه النشرة لكلا العامين.

إن توقعات نشرة الأفاق الاقتصادية «مشروطة»؛ بمعنى أنه إذا تغيرت التصورات بشأن القيم التي تتخذها المتغيرات الواردة في الجدول، فمن المحتمل أن تتغير أيضاً القيم المقدرة للمتغيرات «المشروحة» في الإطار (كالنتائج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي). لكن قلة البيانات المتوفرة لا تسمح لفريق الأمانة العامة للتخطيط التعموي بتطبيق طريقة النمذجة التي تمكّن من تحديد مجالات الثقة الإحصائية لهذه التوقعات.

وفيما عدا ذلك، نوقشت بعناية الأفكار بشأن المخاطر وعدم اليقين (فقرة المخاطر، أدناه) وقدمت وجهة نظر بخصوص التباين بين آراء الخبراء بشأن الاحتمالات الاقتصادية (التوقعات المتفق عليها).

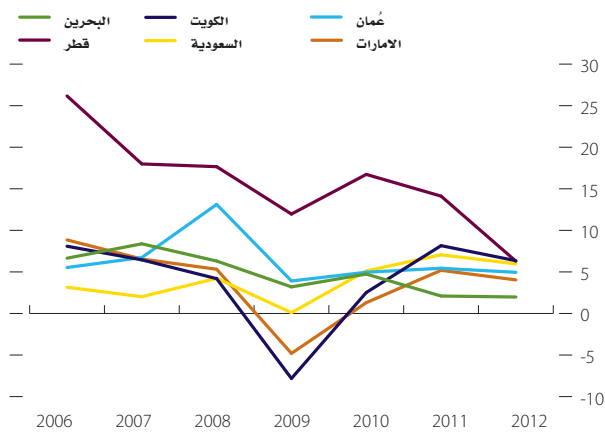
تتضمن الأرقام المبينة في الجدول 1-1 جملة من آراء الخبراء وعلى وجه الخصوص، يتبع فريق الأمانة العامة في افتراضاته بشأن مسار الاقتصاد العالمي ومكوناته افتراضات صندوق النقد الدولي الواردة في نشرة «الأفاق الاقتصادية العالمية» الصادرة في أكتوبر 2012.

وقد نوقشت آراء أخرى مثل آراء البنك الدولي بخصوص أسعار الطاقة، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية بشأن التوقعات المستقبلية للطاقة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التطورات العامة، وآراء بنك التنمية الآسيوي بشأن الأفاق المستقبلية لاقتصادات آسيا الناشئة، لاسيما الصين والهند. ويحتوي الملحق تفاصيل إضافية عن المنهجيات.

موجز مكثف

يقدم الشكل 2-1 صورة عن توقعات هذه النشرة المحدثة لعام 2013 مقارنة بنشرة شهر يونيو من «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013».

الشكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي (تغير سنوي، %)

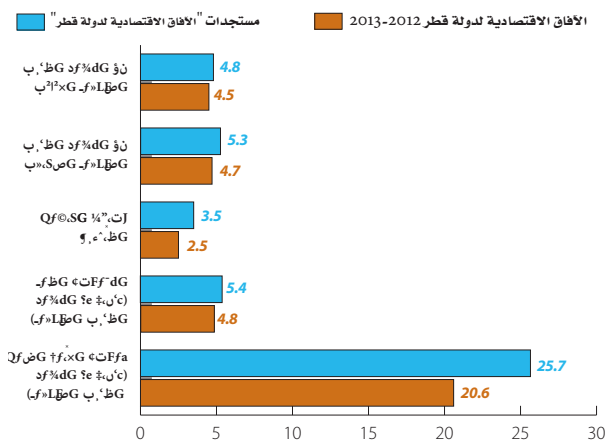


المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2012 (index.htm/02/http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012) تاريخ المتصفح 21 نوفمبر 2012.

الجدول 1-1: افتراضات التوقع

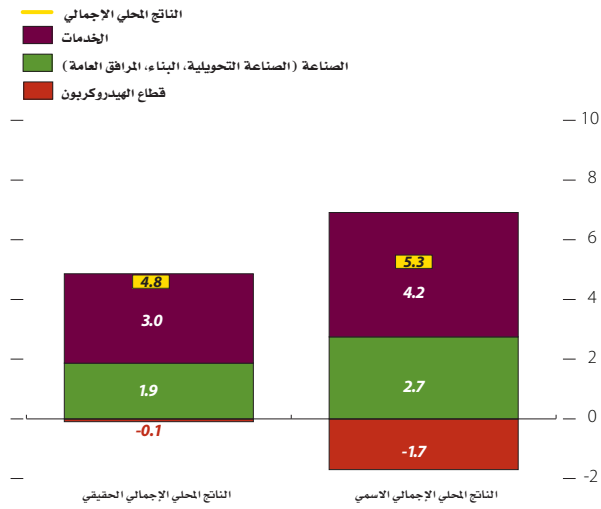
2013	2012	
دولة قطر		
0.75	0.75	أسعار فائدة الإيداع ليلة واحدة في مصرف قطر المركزي (%)
3.64	3.64	سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار
255.8	233.7	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار ريال)
169.9	156.0	الإنفاق الجاري (مليار ريال)
85.9	77.8	الإنفاق الاستثماري (مليار ريال)
البيئة الخارجية		
3.6	3.3	النمو العالمي
3.0	3.0	سعر فائدة الاقتراض بين المصارف (ليبور) في الولايات المتحدة، لودائع سنة واحدة (%)
109.1	110.2	سعر تصدير النفط الخام، دولار/برميل (متوسط بسيط لخام برينت، والخام الأمريكي غرب تكساس وخام دبي الفاتح)
13.9	14.4	سعر الغاز الطبيعي المرجح تجارياً، دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية

الشكل 2-1: موجز التعديلات على الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التعموي

الشكل 3-1: المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2013 (نسب مئوية)



سبب اختلاف قيم المجاميع (باللون الأصفر) عن مجموع المكونات هو عملية تقريب الأرقام فقط المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي

نمو الناتج المحلي الإجمالي

يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.8%، وهذا يختلف بشكل طفيف عن توقعات النمو في نشرة يونيو. والعامل الرئيس في ذلك الاختلاف هو تعديل التوقع حول حجم التراجع في ناتج النفط والغاز (إلى 0.2% بدلاً من 1.2%)، وذلك نتيجة مراجعة التوقعات الخاصة بحجم النفط الخام لعام 2013، في حين يُتوقع أن يبقى إنتاج الغاز الطبيعي المسال على حاله تقريباً في ذلك العام في ظل عمل كافة محطات الغاز بطاقتها الكاملة، إلا في حالة الصيانة.

ويُتوقع أن ينمو القطاع غير الهيدروكربوني بمعدل 9.6% عام 2013، أي بارتفاع طفيف (0.1 نقطة مئوية) عن توقعاتنا في شهر يونيو 2012. ويبين الشكل 3-1 المساهمات المتوقعة للقطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومع نهاية 2013، يُتوقع أن يساهم نشاط الخدمات بأكثر من 60% من النمو الإجمالي في الاقتصاد القطري، وأن ترتفع حصته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 31.1% المتوقعة لعام 2012 إلى 32.5% (الشكل 4-1). ويتوقع أن تسجل الخدمات المالية والنقل والاتصالات وبقية فروع الخدمات مزيداً من النمو، حيث ينتظر أن تتصاعد وتيرة الإنجاز في مطار الدوحة الدولي عام 2013 ليتم افتتاحه قبل الموعد المحدد في السنة القادمة.

أما حصة الصناعة (الصناعة التحويلية والبناء والمرافق العامة) من الناتج الكلي فالمتوقع أن تواصل ارتفاعها من 18.9% المتوقعة عام 2012 إلى 19.8% عام 2013.

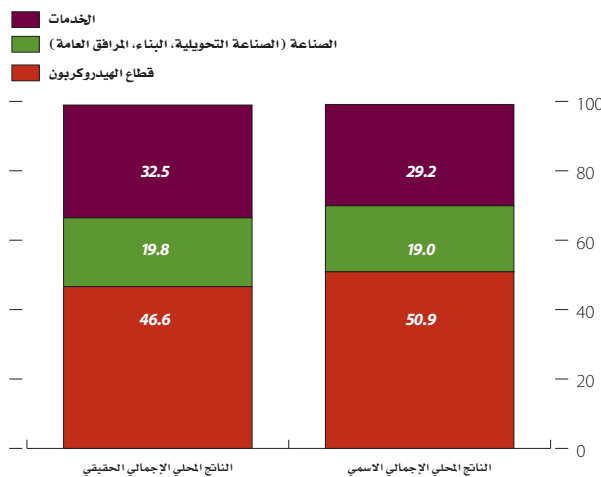
وفي الصناعة التحويلية (وتشمل منتجات التكرير والبتروكيماويات وإنتاج المعادن والمواد غير المعدنية)، ينتظر أن تدخل في طور الإنتاج منشآت صهر الحديد الجديدة إضافة إلى زيادة النمو في منشآت التكرير والأسمدة. كما ستشهد محطة اللؤلؤة لتسييل الغاز نمواً في إنتاجها ويُتوقع أن تعمل بطاقتها الكاملة تقريباً نهاية 2013.

ويشهد قطاع البناء أداءً قوياً أيضاً عام 2013 (بمعدل نمو 10% تقريباً) نتيجة تسارع الإنجاز في شبكة البنى التحتية والإسراع في المشاريع المتأخرة سابقاً.

ويسير إنتاج المرافق العامة (الماء والكهرباء)، على الرغم من أنها لا تشكل إلا مكوناً صغيراً من مجمل القيمة المضافة الصناعية، على خطى النشاط في بقية أنشطة الاقتصاد، مع الاستمرار المرجح لزيادة عدد السكان المقيمين (انظر الجزء الثاني).

كما تمت إعادة تقدير التوقعات الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2013، لتصل إلى 5.3%، وهو نمو أعلى قليلاً من نمو الناتج الحقيقي - كما هي الحال في نشرة شهر يونيو. وتعود زيادة التوقعات الخاصة بمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادات المتوقعة في أسعار الخدمات والإنتاج الصناعي (أسعار المنتجين الأساسية في البناء).

الشكل 4-1: الحصة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 (%)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي

وبعد تخفيض توقعات أسعار النفط الخام والغاز لعام 2013، تم تخفيض معامل الانكماش للقطاع الهيدروكربوني في هذه النسخة من التوقعات مقارنة بنسخة شهر يونيو. ومع ذلك يتوقع أن يساهم الإنتاج الهيدروكربوني بأكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي الاسمي عام 2013 (أنظر الشكل 1-4 أعلاه).

الأسعار

تسارع تضخم أسعار المستهلك بعض الشيء عام 2012 لكنه بقي منخفضاً بالقيم المطلقة ويتوقع أن يبلغ 2% وسطياً لهذا العام.

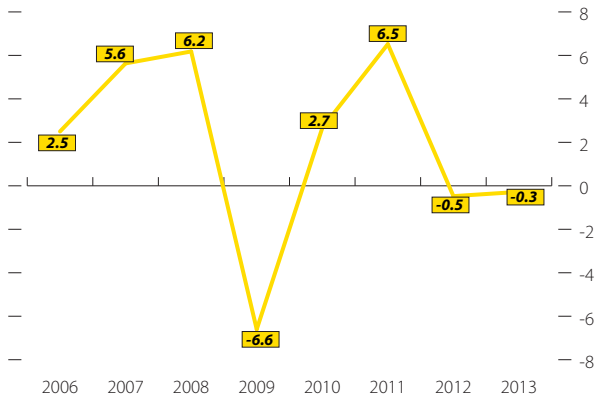
إن معظم ما تستهلكه دولة قطر مستورد، وبالتالي تتوقف تكلفة الاستهلاك المستورد على اتجاهات الأسعار العالمية وعلى تغيرات سعر الصرف الاسمي الفعال للدولار الأمريكي (الذي يرتبط به الريال القطري). ويرجع أن تتعكس أعباء تغيرات أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بالعملة الأجنبية على المستهلكين في دولة قطر بشكل سريع وكامل نسبياً. كما يتوقع أن تهبط أسعار السلع العالمية، بما فيها المواد الغذائية، عام 2013 (كما هو مبين في القسم الخاص باحتمالات أسواق الطاقة والسلع أدناه).

ويرى صندوق النقد الدولي أن أسعار الصادرات الصناعية من الدول المتقدمة (بالدولار الأمريكي) ستشهد أيضاً هبوطاً محدوداً (الشكل 1-5). ويستبعد أن ترتفع كثيراً أسعار السلع المصنعة والمصدرة من مناطق أخرى - لا بل قد تتدهور- نظراً لضعف الطلب العالمي. ويتوقع أن تساعد هذه المتغيرات على تقليل تضخم أسعار المستهلك في الاقتصاد.

ومن غير المتوقع أن يحدث تحول ذو معنى في سعر صرف الدولار الأمريكي الاسمي الفعال عام 2013 على الرغم من أن التنبؤ بقيمة العملات صعب جداً. ومع ذلك فإن التراجع المفاجئ في قيمة الدولار مقابل عملات الشركاء التجاريين لدولة قطر سيضيف مزيداً من الضغوط التضخمية.

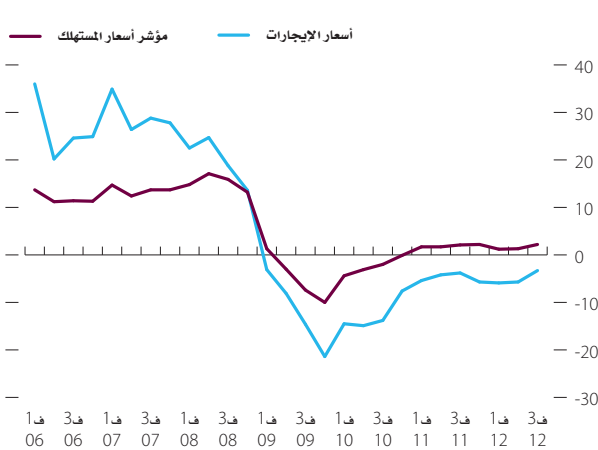
وتفترض توقعات تضخم أسعار المستهلك ألا يحدث تغير في أسعار المرافق العامة والوقود، إلا أن المكونات الأخرى، كتكاليف الترفيه والاستجمام والخدمات الصحية، قد تواجه ضغطاً متزايداً مع تنامي الطلب الناتج عن تزايد عدد السكان. لكن باعتبار أن وزن هذه المكونات في مؤشر الأسعار الكلي ضئيل فبالتالي يتوقع أن يكون أثرها على التضخم العام طفيفاً. ويرجع أن تكون أسعار الإيجارات السكنية عامل التآرجح الرئيس في توقعات تضخم أسعار المستهلك لعام 2013. فبحلول شهر أكتوبر 2012، كان مؤشر الإيجارات قد ارتفع بنسبة 2.2% مقارنة بالقيمة المتدنية التي سجلت في شهري مايو ويونيو من العام نفسه (الشكل 1-6). (للاطلاع على تحليل أشمل، انظر الجزء الثاني). لقد أبدى مكون الإيجارات في مؤشر أسعار المستهلك تقلباً كبيراً في السابق، مما ترك أثراً واضحاً على مسار التضخم الكلي. وإلى حد ما، فإن التغيرات المسجلة

الشكل 1-5: أسعار تصدير المنتجات الصناعية في الاقتصادات المتقدمة (تغير سنوي منوي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2012 (index.htm/02/http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012) تاريخ التصفح 8 نوفمبر 2012.

الشكل 1-6: مؤشر أسعار المستهلك وأسعار الإيجارات (تغير سنوي منوي)



المصدر: جهاز قطر للإحصاء - قاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات (http://www.qjx.gov.qa/)، تاريخ التصفح 28 نوفمبر 2012.

لمكون الإيجارات في مؤشر التضخم تزيد عن حجم التغيرات الحقيقية لأسعار الإيجارات، ويرجع ذلك إلى أن المؤشر يعكس فقط التغيرات في تكلفة الإيجارات الجديدة، بينما ينبغي عمليا، أن يعكس التغيرات في تكلفة كافة الإيجارات، الجديدة والقائمة.

إن هذه النشرة المحدثة، أخذةً بالحسبان احتمال حدوث ارتفاعات أخرى، لكن طفيفة، في قيم الإيجارات وكذلك في المكونات الأخرى لمؤشر أسعار المستهلك، تتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم إلى 3.5% عام 2013، بزيادة نقطة مئوية واحدة على توقعات نشرة شهر يونيو 2012 من "الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013".

آفاق الموازنة وميزان المدفوعات

يُتوقع أن تسجل قطر مرةً أخرى فائضاً مالياً كبيراً عام 2013. ويقدر الفائض الإجمالي (الإيرادات ناقص الإنفاق الجاري والاستثماري) حالياً بحدود 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المتوقع للعام المذكور، مما يعد فارقاً ملحوظاً عن فائض 4.8% وفق نشرة يونيو (والذي كان مرتفعاً أصلاً). إن السبب الرئيس وراء هذا التعديل هو توقع سعر أعلى للغاز عام 2013 مقارنة بتوقعات نشرة شهر يونيو. وقد أدى قرار اليابان بتخفيف الاعتماد على الطاقة النووية إلى ارتفاع كبير في الطلب على الغاز، الأمر الذي زاد مستويات الأسعار عام 2012 بنسبة 30% على الأقل. وتفترض التوقعات المعدلة لعام 2013 أن تبقى الأسعار مرتفعةً.

كما تعكس الزيادة المتوقعة في الإيرادات الهيدروكربونية لعام 2013 الارتفاع المتوقع في كميات النفط التي ستنتج ذلك العام مقارنة بما كان متوقفاً في نشرة شهر يونيو، إضافةً إلى التعديل الفني لطريقة حساب سعر سلة قطر لمنتجات الهيدروكربون. ويعني هذا التعديل أن منهجية فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي، مع الأخذ بالحسبان أسعار مقارنة معينة للنفط الخام لدى صندوق النقد الدولي وتوقعات البنك الدولي لمكونات الغاز الطبيعي، تقدر حالياً سعراً أعلى لسلة قطر الخاصة من الهيدروكربون.

كما تمت زيادة تقديرات الإنفاق الحكومي للسنة الميلادية 2013. ويعد الإنفاق المقرر في الموازنة للسنة المالية الحالية (2012/2013) أكبر مما كان متوقفاً سابقاً ويُفترض أن ينعكس ذلك في زيادة الالتزامات المالية للحكومة بعد هذه السنة. ويتوقع أن تسجل زيادات في الإنفاق الجاري والاستثماري لعام 2013، وسبب الزيادة بالنسبة للإنفاق الاستثماري يمكن إرجاعه جزئياً إلى تحويل إنفاق الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية الذي كان مقرراً سابقاً إلى العام القادم، وربما تشهد بعض المشاريع ارتفاعاً في تكاليفها. ويتوقع أن تكون الزيادات المرتقبة في إيرادات عام 2013 كبيرة بحيث تغطي النفقات الإضافية وتزيد عليها.

وسيبقى الميزان المالي للقطاعات غير الهيدروكربونية في حالة عجز (وهو ينتج بطرح المساهمات المباشرة لدخل قطاع الهيدروكربون في الإيرادات من الميزان الكلي). وعلى الرغم من أن المصادر غير الهيدروكربونية للإيرادات الحكومية ترتفع حالياً، فإن معظم إيرادات عام 2013 (وعلى المدى المتوسط) ستأتي من النشاط الهيدروكربوني. ويتوقع أن يصل عجز النشاط غير الهيدروكربوني عام 2013 بعد تعديلها لإزالة دخل الاستثمارات في هذا القطاع وعوائد الضرائب الناجمة عن مشاريع تابعة له إلى 20.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

ومن المرجح أن يحقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً بمعدل 25.7% من الناتج الاسمي عام 2013، على الرغم من الارتفاع المحتمل في الإنفاق على الاستيراد، لاسيما المواد والمعدات الرأسمالية. ويتوقع أيضاً أن ترتفع التحويلات المالية إلى الخارج مع زيادة أعداد اليد العاملة الأجنبية، غير أن زيادة تقديرات الأرباح الناتجة عن صادرات الهيدروكربون تتجاوز التدفقات الإضافية نحو الخارج.

المخاطر

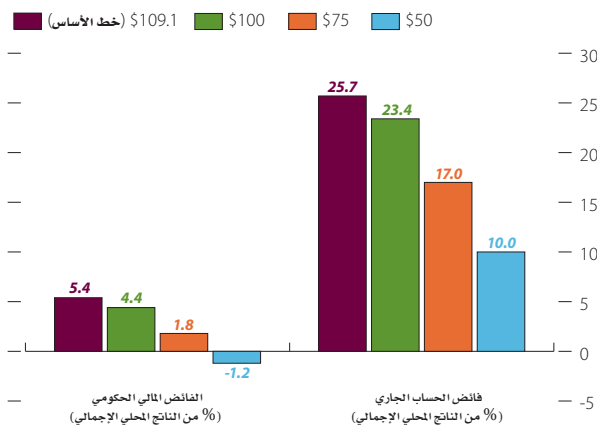
لم تشهد المخاطر التي يواجهها الاقتصاد القطري تغييراً كبيراً بعد التقييم الوارد في نشرة «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، أواسط هذا العام. ولا يزال الاقتصاد العالمي النافذة الرئيسية للمخاطر، إذ يعد التراجع في أسعار النفط الخام، إضافة إلى تضيق شروط الائتمان الدولي وأسواق الديون، الآليات الرئيسية التي تستشعر دولة قطر من خلالها اضطراب الاقتصاد العالمي.

أما في داخل قطر، فإن التضخم يتخذ مساراً معتدلاً في تصاعده، والسلطات متيقظة لذلك دوماً. وقد قلل مصرف قطر المركزي هذه المخاطر من خلال الإدارة الفعالة للائتمان والسيولة، كما بذل جهوداً حثيثة لضمان تلبية شروط بازل 3، مما ساعد على تعزيز مركز المصارف القطرية.

وعلى صعيد الاقتصاد الحقيقي، تجري حالياً معالجة مخاطر تعطل الأعمال والحياة الاقتصادية المتمثلة في أعمال البنية التحتية الضخمة (بما فيها سكك الحديد والطرق والصرف الصحي) من خلال مبادرات جديدة في مجال التخطيط والتنسيق المؤسسي. وسيكون نجاح هذه التدابير حاسماً في ضمان تسليم مرافق البنية التحتية الجديدة في الموعد وتوليدها للفوائد المنتظرة منها.

وتغذي المخاوف الجيوسياسية الارتفاع الحالي لأسعار النفط الخام، لكن أساسيات العرض والطلب (إضافة إلى حالة عدم اليقين التي لا تزال قوية في المشهد الاقتصادي العالمي) توحي بأن حركة الأسعار قد تكون مع ذلك أكثر هدوءاً. ولما كان سعر سلة قطر للهيدروكربون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً

الشكل 7-1: الميزان المالي الحكومي وميزان الحساب الجاري عام 2013 (وفق سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط، للبرميل الواحد)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

بسعر النفط الخام، فإن التراجع في الأخير سيحد من الموارد الموجودة تحت تصرف دولة قطر.

وتشير حسابات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي أنه في حال تراجع سعر النفط الخام تراجعاً حاداً، إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل، فسيتحول الفائض المالي المتوقع لعام 2013 إلى عجز، مع افتراض بقاء الإنفاق المخطط وغيره من العوامل الأخرى ثابتة (الشكل 1-7). لكن استمرار فترة تراجع أسعار النفط في ظل الزيادات المتوقعة للإنفاق الحكومي بعد عام 2013 سيبرز أهمية الجهود المبذولة لتعبئة الإيرادات غير الهيدروكربونية. ومع ذلك سيحافظ الحساب الجاري لميزان المدفوعات على فائض كبير حتى لو انخفض سعر النفط إلى ما دون 50 دولاراً.

التوقعات التوافقية

كما في العدد السابق من «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر»، استعان فريق الأمانة العامة بتوقعات أطراف أخرى للأفاق المستقبلية للاقتصاد القطري. وتكشف التعديلات على هذه التوقعات كلاً من الاتجاهات المحتملة ودرجة الثقة التي تحملها الآراء بشأن الاحتمالات الاقتصادية المستقبلية. وهذه الفقرة تتناول عامي 2012 و2013.

تُحسب التقديرات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي معاً إضافة إلى تضخم أسعار المستهلك (الجدول 1-2). وثمة بضع مصادر تورد بانتظام بيانات عن مؤشرات أخرى لأسعار الفائدة. ولا تزال بعض المصادر تجري تعديلات على التقديرات الواردة في نشرة «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013» (الصادرة في يونيو 2012)، وهي مكتوبة باللون الأحمر في الجدول، وهنا نفترض في هذه الحالات أنه لم يكن هناك تعديل في الآراء التي تنطوي عليها هذه التوقعات.

وليس مستغرباً أن إجماع التوقعات لعام 2012 (تدعى اختصاراً تقديرات «ديسمبر») يميل إلى الالتزام أكثر بالنتائج المتحققة جزئياً والتي تشمل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي لنصف العام (حتى يونيو) وأسعار المستهلك (حتى أكتوبر).

وبالنسبة لعام 2012 (يقدم الجزء الثاني من النشرة مناقشة أشمل لمنظور فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي)، تنخفض معظم توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الصادرة في النصف الثاني عن النصف الأول من العام، ومتوسطها 6.5 مقارنة بـ 7.4% المتوقع في نشرة يونيو. أما بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فالأمر معكوس، حيث ارتفع متوسط التوقعات التوافقية من 7.7 إلى 9.5%. وثمة ميل في التوقعات السابقة لمعدل تضخم أسعار المستهلك إلى أن تكون أعلى من التوقعات الموضوعية في أواخر العام. فقد انخفضت التوقعات التوافقية بحدود نقطة مئوية كاملة من 3.4% (في

الجدول 1-2: تجميع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر لعامي 2012 و2013 (%)

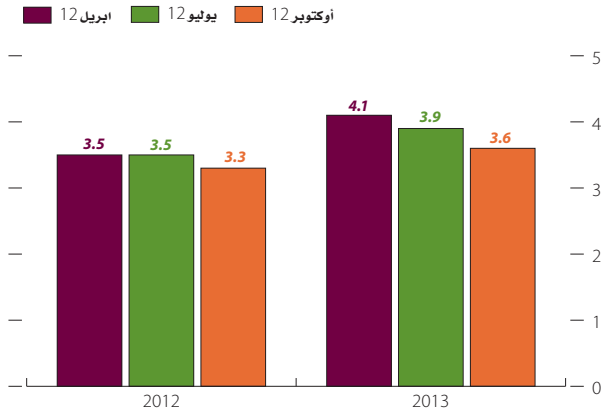
التضخم		نمو الناتج الاسمي		نمو الناتج الحقيقي		الجهة صاحبة التوقع الاقتصادي
2013	2012	2013	2012	2013	2012	
2.0	1.5	5.0	6.1	ميريل لينش (أغسطس 2012)
4.1	2.9	11.9	11.3	7.3	7.8	بيزنس مونيتر إنترناشيونال (يوليو 2012)
3.0	3.0	14.6	21.9	8.3	6.0	سي تي غروب (أكتوبر 2012)
...	4.0	7.1	دويتشه بنك (يونيو 2012)
3.1	1.9	7.5	10.6	5.4	6.5	وحدة المعلومات الاقتصادية (أكتوبر 2012)
...	2.0	5.7	المجموعة المالية هرميس (مارس 2011)
3.5	2.0	5.9	8.0	5.0	6.6	بنك دبي الوطني (أكتوبر 2012)
4.7	3.5	2.1	9.8	5.2	6.3	بنك HSBC (نوفمبر 2012)
2.0	1.6	3.2	9.0	4.1	6.5	التقرير المشترك لبنك قطر الدولي وبنك الكويت الوطني (يوليو 2012)
1.8	1.7	1.6	5.0	4.3	4.5	غلوبال إنسايت (نوفمبر 2012)
2.2	1.9	0.6	7.0	5.2	8.3	معهد التمويل الدولي (أبريل 2012)
3.0	2.0	4.0	4.0	4.9	6.3	صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2012)
...	4.1	...	7.1	...	7.1	بحوث شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول كامكو (سبتمبر 2011)
3.8	1.9	6.9	11.5	4.5	6.2	أكسفورد إيكونوميكس (أكتوبر 2012)
3.7	1.9	6.7	12.2	5.3	5.4	بنك قطر الوطني (أكتوبر 2012)
...	6.0	8.0	روييني غلوبال إيكونوميكس (فبراير 2012)
4.0	2.5	5.0	4.0	5.2	5.0	سامبا (سبتمبر 2012)
...	4.0	...	11.2	...	8.3	شعاع كابيتال (يناير 2012)
3.8	3.3	5.6	5.9	ستاندرد تشارترد (أبريل 2012)
4.5	4.1	4.5	6.8	تايب للأوراق المالية (مارس 2012)
3.3	2.5	5.8	9.5	5.3	6.5	التوافق (وسطي)
3.5	2.0	5.5	9.4	5.2	6.4	القيمة المتوسطة
4.7	4.1	14.6	21.9	8.3	8.3	القيمة العليا
1.8	1.5	0.6	4.0	4.0	4.5	القيمة الدنيا
0.9	0.9	4.1	4.5	1.1	1.0	الانحراف المعياري
28.6	35.7	71.0	48.0	20.8	15.8	معامل التغير أو التشتت (%)
3.2	2.2	6.3	9.8	5.3	6.2	التوقعات التوافقية (وسطي) المعدلة بعد يونيو ^أ
28.5	28.6	63.2	51.6	23.7	12.5	معامل التغير أو التشتت (%)
-3.9	3.4	6.4	7.7	5.6	7.4	بند المنكرة: إجماع (وسطي) يونيو 2012

- = غير متوفر

(أ) يُحسب وسطي التوقعات التوافقية، مستبعداً منه التوقعات التي لم تعدل منذ يونيو (باللون الأحمر). (ب) خطأ مطبعي: التناقضات في توقعات التضخم لعام 2013 الواردة في يونيو تم تصليحها في هذا الجدول. ملاحظة: أزيلت من هذا الجدول توقعات البنك الدولي وجهات أخرى اقتبست من نشرة «الأفاق الاقتصادية العالمية» ومصادر ثانوية أخرى. المصدر: مجمعة من تقارير ومواد إخبارية منوعة.

يونيو) إلى 2.5%. وسوف يتم إبراز هذه المراجعات إذا حذفنا التوقعات التي لم تتقح منذ شهر يونيو من العينة. إن التعديلات التي أدخلت على التوقعات التوافقية من يونيو حتى ديسمبر جعلت الأخيرة أقرب إلى تقديرات فريق الأمانة في نشرة يونيو 2012، وذلك بالنسبة للمؤشرات الثلاثة جميعها. ومع ذلك بقيت توقعات فريق الأمانة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم عام 2012 أدنى من التوقعات التوافقية، بينما توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى (انظر الجزء الثاني).

الشكل 8-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة «الأفاق الاقتصادية العالمية» أكتوبر 2012. التاريخ: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/index.htm/02> (indexhtm/02/). التصفح 21 أكتوبر 2012.

وكما لوحظ في النشرات السابقة من الأفاق الاقتصادية لدولة قطر، كان تشتت التقديرات (محسوبة بمعامل التغير أو التشتت) كبيراً جداً حول التوقعات التوافقية. ولعله من المفاجئ أن تقديرات ديسمبر التوافقية المعدلة لا تبدي أي مؤشر على التباين في وجهات النظر بين التقديرات المجمعة لعام 2012 - ولا بالنسبة لعام 2013 بالتأكيد، التي تشهد إتفاقاً أقل بشأن الأفاق المستقبلية لنمو الدخل الحقيقي والاسمي، ما يوحي بدرجة عالية من الشك حيال المستقبل.

وتشير توقعات فريق الأمانة لعام 2013 أن نمو الناتج الحقيقي والاسمي سيكون أقل بعض الشيء من التقديرات التوافقية، لكن بفارق أقل من الانحراف المعياري لكلا المؤشرين. أما نظرتة لتضخم أسعار المستهلك عام 2013 فهي مشابهة تماماً للتوقعات التوافقية.

آفاق الاقتصاد العالمي

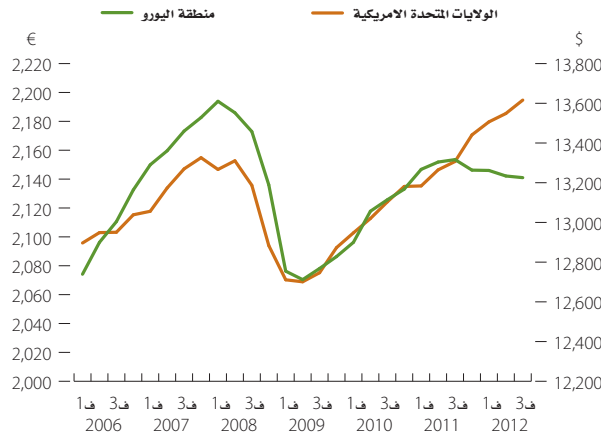
في نشرة «الأفاق الاقتصادية العالمية» الصادرة في شهر أكتوبر 2012، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2012 إلى 3.3%، أي بفارق 0.2% عن توقعاته في أبريل ويوليو 2012. ولا تزال آمال الانتعاش العالمي عام 2013 ضعيفة (الشكل 8-1). وترجع هذه النتائج المخيبة للآمال وتخفيض التوقعات الأخيرة إلى ضعف استجابة السياسات للمشاكل المالية الهيكلية في منطقة اليورو، وإلى التحفظ المالي للحكومة الأمريكية وعدم اليقين الذي كبح إنفاق القطاع الخاص في الدول المتقدمة.

وضمن مجال المتوسط العالمي لعام 2013، خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو عن شهر إبريل في جميع المناطق الكبرى، وكانت أكبر التعديلات من نصيب منطقة اليورو وآسيا، بمعدل 0.7 نقطة مئوية لكل منهما.

ودخلت منطقة اليورو في حالة من الركود مجدداً في الربع الثالث 2012 بعد ربيعين متتاليين من التراجع في الناتج (الشكل 9-1)، ما جعل الناتج الحقيقي بالكاد يزيد عما كان عليه بداية عام 2007. وقادت برامج النقشف إلى تراجع كبير في الطلب في الدول الواقعة تحت أعباء الديون، وبدأت المعاناة في الوصول الآن إلى نشاط اقتصاديات أساسية مثل ألمانيا وفرنسا.

وفي حين بدأت تتشكل ملامح عامة لحل الأزمة المالية وأزمة الديون في الاتحاد الأوروبي، فإن الحلول المقترحة، بما فيها الوحدة المصرفية، تحتاج إلى وقت لتحقيق. وفي المدى المتوسط، ثمة ضرورة لتدابير هيكلية تعالج العجز المزمن في التنافسية في سبيل عودة الدول المأزومة إلى نشاطها الطبيعي ولترميم ميزانياتها المختلفة (بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو 11.6% في سبتمبر 2012، وتأتي اليونان وإسبانيا في المقدمة بمعدل 25%).

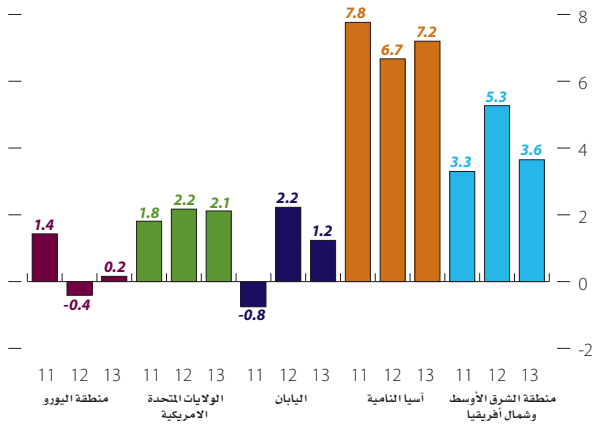
الشكل 9-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية (بأسعار 2005، مليار)



ملاحظة: تضم منطقة اليورو 17 دولة، هي: النمسا، بلجيكا، قبرص، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا وإسبانيا.

المصدر: قاعدة بيانات يوروستات: <http://eppeurostateceuropaeu/portal/page/portal/statistics/> (#serach_database) والمكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي: <http://www.beagov/iTable/iTable.cfm?ReqID=9&step=1>، تاريخ التصفح 22 نوفمبر 2012.

الشكل 10-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأقاليم (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "الأفاق الاقتصادية العالمية"، إبريل 2012. (indexhtml/02/http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012) التاريخ التصفح 21 أكتوبر 2012.

وعلى خلاف منطقة اليورو، حافظ الناتج الحقيقي للولايات المتحدة على نموه منذ نهاية فترة الركود (في الربع الثاني 2009)، على الرغم من أن الأداء ما بعد الركود هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الحقيقة، فإن هذا الطريق البطيء في الانتعاش يشبه ما حدث في أعقاب أزمة مالية عامة أخرى على مستوى العالم وفي المراحل الأولى للتاريخ الاقتصادي الأمريكي.

ثمة تفسير قريب للانتعاش الضعيف منذ أزمة الركود عام 2007 يتمثل في أن الانهيار في السوق العقارية وإضعاف القوة الشرائية للأسر في أمريكا لعب دوراً في تعجيل الأزمة ثم تعاضلها. ففي فترات الانتعاش السابقة، كان الاستثمار السكني يساعد عادة على الخروج من الركود. لكن السوق العقارية التي هبطت فيها قيم العقارات أعاققت الانتعاش هذه المرة. كما ساهمت في هذه الإعاقة أيضاً رداءة الاستجابة المالية نسبياً وضعف الإنفاق الاستهلاكي (المثقل بالديون السكنية وبضعف سوق العمل وانخفاض الأرباح).

وتظهر البيانات المنشورة مؤخراً أن التقدم سيبقى مؤقتاً على الرغم من المؤشرات الإيجابية المتمثلة في نمو فرص العمل ودلائل الانتعاش في السوق العقارية الأمريكية (مع ارتفاع أسعار البيوت في سبتمبر 2012 إضافة إلى جملة من المؤشرات الدالة على نشاط متجدد في البناء السكني). وتتوقع نشرة الأفاق الاقتصادية العالمية أن يصل نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2.2% عام 2012، ثم يتباطأ إلى 2.1% عام 2013 (الشكل 10-1).

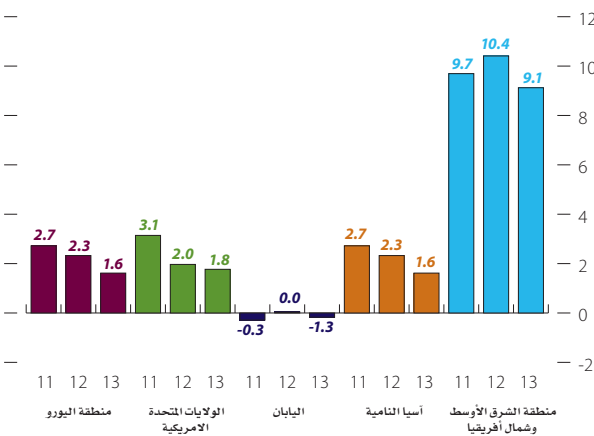
بيد أن السؤال الكبير المطروح الآن هو: هل يتمكن الكونغرس الأمريكي من التوصل إلى اتفاق بشأن العجز وبرنامج تخفيض الدين العام قبل نهاية عام 2012؟ إن الفشل في التوصل إلى اتفاق كهذا سيؤدي إلى زيادات ضريبية حادة وتخفيض كبير في الإنفاق (أو ما يدعى بالهاوية المالية) وهذا من شأنه إحباط الانتعاش الذي لا يزال هشاً. وتفترض تنبؤات نشرة الأفاق الاقتصادية العالمية التوصل إلى تسوية من شأنها تفادي التقليل الضار في الموازنة.

وفي آسيا، تباطأ النمو في الصين بفعل الآثار العامة للطلب العالمي الضعيف الذي شدد شروط الائتمان الداخلي والقيود على الإنفاق العام. وفي الهند أيضاً تراجع النمو وأضعفت عوامل مثل ارتفاع أسعار الفائدة، الهادفة إلى تخفيض التضخم، الثقة بالأعمال. وتتوقع النشرة المذكورة أن يبلغ النمو في آسيا النامية 6.7% عام 2012، ليرتفع إلى 7.2% عام 2013.

وفي الربع الثالث 2012، عادت اليابان إلى حالة الركود مجدداً مع بدء تطبيق تدابير التقشف الحكومية وتلاشي الانتعاش العابر في النشاط الاقتصادي بفعل جهود إعادة الإعمار في أعقاب التسونامي المدمر عام 2011.

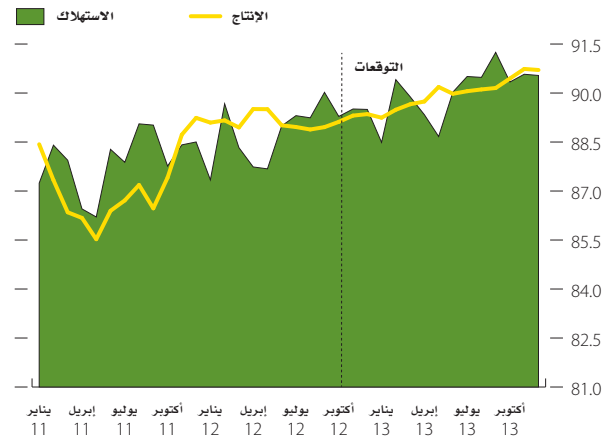
وعلى مقربة من دولة قطر، رفعت النشرة المذكورة توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط

الشكل 11-1: التضخم السنوي حسب الأقاليم



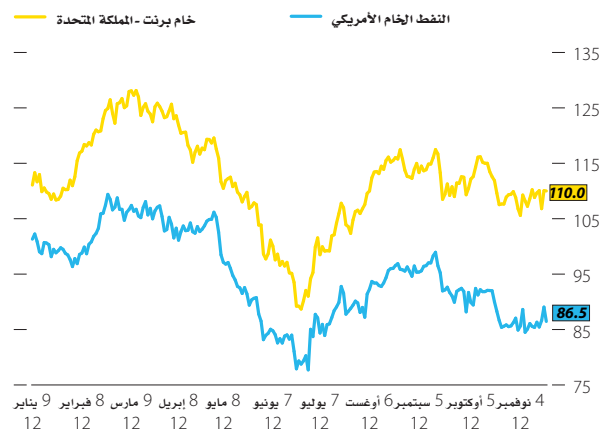
ندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "الأفاق الاقتصادية العالمية"، أكتوبر 2012. (indexhtml/02/http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012) التاريخ التصفح 21 أكتوبر 2012.

الشكل 1-12: العرض والطلب على النفط الخام والوقود السائل عالمياً (مليون برميل في اليوم)



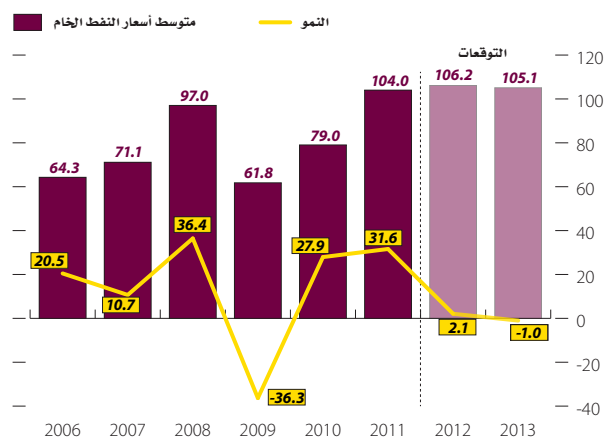
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات آفاق الطاقة قصيرة المدى (http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/indexcfm)، تاريخ التصفح 15 نوفمبر 2012.

الشكل 1-13: متوسط أسعار التسليم الفوري للنفط الخام (دولار للبرميل الواحد)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات آفاق الطاقة قريبة المدى (http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/indexcfm)، تاريخ التصفح 27 نوفمبر 2012.

الشكل 1-14: متوسط أسعار النفط الخام (دولار للبرميل الواحد)



ملاحظة: سعر النفط الخام الوسطي هو متوسط عينة مكونة من ثلاثة أسعار للتسليم الفوري: خام برنت مجدد التسليم، الخام الأمريكي غرب تكساس، خام دبي الفاتح. المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "الأفاق الاقتصادية العالمية"، إبريل 2012. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/index.htm/02>) تاريخ التصفح 8 نوفمبر 2012.

وشمال أفريقيا إلى 5.3% لعام 2012 بعد أن كانت 4.2% في نشرة إبريل. وقد استمر التوسع في الفجوة بين الدول المصدرة للنفط وتلك المستوردة له، حيث استفادت الدول المصدرة من ارتفاع أسعار النفط الخام. ويُتوقع أن يتراجع النمو في هذه المنطقة إلى 3.6% عام 2013 (مقابل 4.6% المتوقعة في نشرة أبريل)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن آفاق الدول المصدرة للنفط يُتوقع أن تضيق مع انخفاض أسعار النفط في هذه السنة.

وعلى صعيد التضخم، وفي ظل ضعف النمو العالمي والطلب المكبوح، يتوقع صندوق النقد الدولي أن الضغوط التضخمية ستخف عموماً عامي 2012 و2013 (الشكل 1-11).

توقعات أسواق الطاقة والسلع

أسعار النفط

تلقي التوقعات غير الأكيدة للاقتصاد العالمي بظلالها على أسواق الطاقة والسلع. فقد خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها القصيرة المدى للطلب العالمي على النفط، حيث تتنبأ بنمو هزيل في الطلب على النفط الخام حتى النصف الثاني من عام 2013.

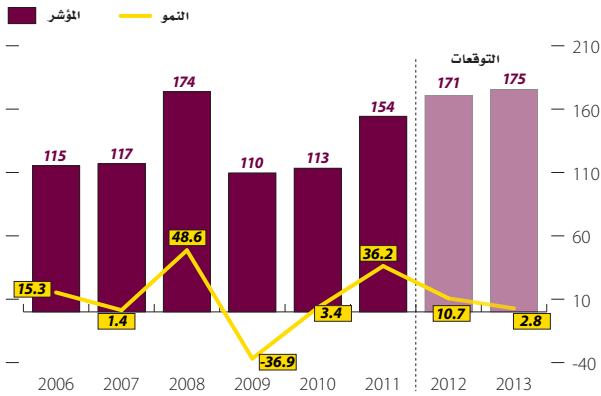
ولا تزال التوريدات من مصادر خارج منظمة أوبك، بما فيها أمريكا الشمالية، في ازدياد ويُتوقع أن تحقق مزيداً من النمو عام 2013. وقد تعززت توريدات أوبك بفضل انتعاش إنتاج ليبيا الذي حصل بسرعة أكبر مما كان متوقعاً، وكذلك بزيادة إنتاج العراق وإنتاج السعودية الذي وصل إلى ذرى جديدة، بينما بقيت الصادرات الإيرانية مقيدة. لذا فإن الإنتاج العالمي للنفط سيلبي الطلب تقريبا في ما تبقى من عام 2012 و عام 2013 (الشكل 1-12).

وقد هبطت أسعار النفط للتسليم الفوري عموماً أواخر أكتوبر ومطلع نوفمبر 2012 (الشكل 1-13)، وانخفضت أيضاً أسعار التسليم الآجل). وتوقع صندوق النقد الدولي في نشرة أكتوبر 2012 من "الأفاق الاقتصادية العالمية" أن يرتفع المتوسط السنوي لسعر النفط عام 2012 قليلاً عن مستواه عام 2011 ليقرب من 106 دولار ثم ينخفض إلى 105 دولار عام 2013 (الشكل 1-14). وهذه الأسعار - على الرغم من أنها ما زالت مرتفعة ويرجح أن تؤخر الانتعاش - فهي أقل من توقعات الصندوق في إبريل، لكنها أعلى من توقعاته المعدلة في يوليو. وسيبقى تقلب الأسعار غالباً سمة السوق نظراً لعدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي المستمر.

أسعار الغاز

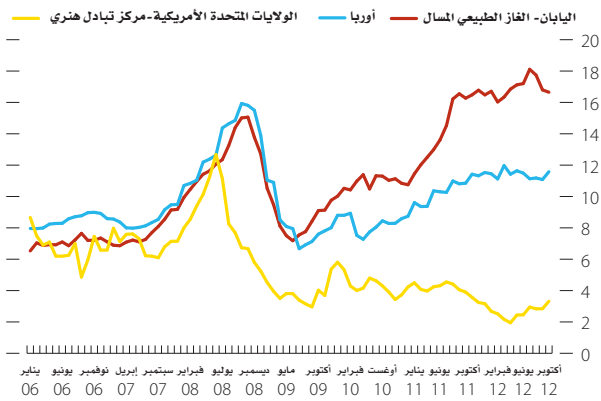
تتوقع نشرة «الأفاق الاقتصادية العالمية» (أكتوبر) أن يرتفع سعر الغاز الطبيعي الوسطي السنوي (الوسطي المثقل للأسعار في الأسواق اليابانية والأمريكية والأوروبية) بنسبة 10.7% عام 2012 و2.8% عام 2013 (الشكل 1-15). ويستمر بيع الغاز

الشكل 1-15: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005=100)



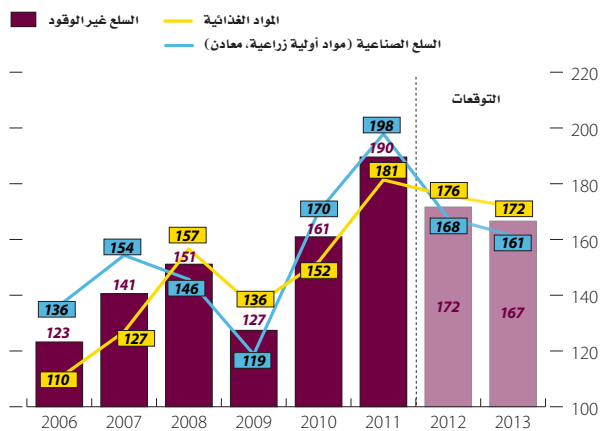
ملاحظة: المؤشر يضم المؤشرات الأوروبية واليابانية والأمريكية.
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "الآفاق الاقتصادية العالمية"، إبريل 2012،
التصفح 8 نوفمبر 2012. (indexhtm/02/http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012)

الشكل 1-16: أسعار الغاز الطبيعي (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أسواق السلع:
http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSP/ECTS/0,,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401
piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html. تاريخ التصفح 8 نوفمبر 2012.

الشكل 1-17: مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005=100)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "الآفاق الاقتصادية العالمية"، أكتوبر 2012،
التصفح 8 نوفمبر 2012. (indexhtm/02/http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012)

بأسعار أدنى بكثير من سعر مكافئ الطاقة للنفط، أي بسعر أقل من سعر النفط عملياً.

ونظراً للخصم الكبير على سعر الطاقة العاملة على الغاز، يميل المستثمرون أكثر فأكثر إلى الاستثمار في المعدات ذات الاحتراق الغازي بدلاً من النفط في الاستخدامات خارج وسائل النقل. ويتوقع أن تشكل الآفاق الواعدة للطلب على الغاز، بما في ذلك احتمال استمرار نمو شهية الصين والهند لاستهلاك الغاز، عاملاً ضاغظاً لزيادة أسعار الغاز، لكن لن نشهد قريباً تعديلات هامة وربما تظل الآثار مختلفة بين منطقة وأخرى.

وستبقى سوق الغاز العالمية مقسمة بشكل كبير، حيث تختلف الأسعار بين المناطق الرئيسية (الشكل 1-16). وقد توسعت الفجوة بين الأسعار اليابانية وأسعار مركز هنري للتبادل (في الولايات المتحدة) في أغسطس 2008، وبشكل أوضح منذ شهر يوليو 2011 حتى النصف الأول 2012، على الرغم من أن شهري سبتمبر وأكتوبر شهدا تغيراً طفيفاً في الاتجاه.

وقد هيمنت التطورات الإقليمية على تغيرات الأسعار الأخيرة. ففي الولايات المتحدة، أدت الإمدادات المتزايدة بسرعة للغاز غير التقليدي (الصخري والخفيف) إلى انخفاض الأسعار. لكن في آسيا، ارتبطت الغالبية العظمى من الصفقات التجارية بسعر النفط الخام، بينما لا تزال سوق مركز تبادل السوائل التي تعبر عن موازين العرض والطلب على الغاز الطبيعي (السعر "غاز إلى غاز") قيد التشكل. وتؤخذ بالحسبان خيارات مراكز تبادل الغاز الطبيعي المسال في كوريا وشنغهاي وسنغافورة. ويحتاج التغلب على التحديات التنظيمية والمالية والبنية التحتية في آسيا إلى بعض الوقت، لكنها قابلة للتذليل.

أسواق السلع غير الطاقة

إن شروط الطلب العالمي المكبوح ارتدت على أسواق السلع غير الطاقة. ويتوقع صندوق النقد الدولي (الآفاق الاقتصادية العالمية، أكتوبر 2012) انخفاضاً في أسعار السلع غير الطاقة بنسبة 9.5% عام 2012 مقارنة بعام 2011، بالإضافة إلى تراجع مستقبلي بنسبة 2.9% في 2013 (الشكل 1-17). وقد هبط مؤشر أسعار السلع غير الطاقة بحدود 1.6% بين سبتمبر وأكتوبر 2012، مع انخفاض مؤشر المواد الغذائية الفرعي بنسبة 4%. وبينما قد تستمر الاضطرابات في الإمداد، بسبب ظروف الطقس فرضاً، في تأثيرها على أسعار المواد الغذائية، تتوقع الأسواق الآجلة أن تنخفض أسعار المواد الغذائية مجدداً عام 2013.

ويتوقع أن يدعم الطلب على المعادن، التوقعات بازدياد الطلب في الصين والاقتصادات الناشئة الأخرى. وتتنبأ الأسواق الآجلة بارتفاعات في الأسعار على الرغم من أن صندوق النقد الدولي يتنبأ بانخفاضها عام 2013.

الملحق: افتراضات خط الأساس

استخدمت البيانات الصادرة مؤخراً، بالإضافة إلى التعديلات على بيانات 2010 وسنة الأساس 2011، لتحديث افتراضات التوقع، (في سبتمبر 2012، قام جهاز قطر للإحصاء بإجراء مراجعة على الحسابات القومية - لقطاع غير الهيدروكربون- لتلك السنتين). وقد قمنا بمطابقة حسابات سنة الأساس المنقحة مع البيانات الفعلية، ويتوقع التقديرات الخاصة بعامي 2012 و2013.

وتعتمد الافتراضات الخاصة بالاقتصاد العالمي على نشرة "الأفاق الاقتصادية العالمية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2012.

وقد ضمنت أسعار النفط والغاز المتحققة في دولة قطر في خط الأساس، وأُعدت توقعات أسعار النفط الخام الواردة في نشرة أكتوبر من "الأفاق الاقتصادية العالمية" من أجل توقع أسعار صادرات قطر من النفط الخام 2012 و2013. حيث أن سعر النفط الخام هو متوسط بسيط لثلاثة أسعار للتسليم الفوري وهي خام برنت، والخام الأمريكي غرب تكساس وخام دبي الفاتح. وأُخذت أسعار الغاز للأسواق الثلاثة (الأوروبية والأمريكية واليابانية) من توقعات البنك الدولي لأسعار السلع الصادرة في سبتمبر 2012، والتي تستخدم لحساب سعر الغاز الوسطي المثقل تجارياً، حيث استخدمت كميات صادرات قطر من الغاز لعام 2012 كعامل تثقيل.

واستخدمت أحدث البيانات المتوفرة من المصادر الوطنية الرسمية للحصول على الحسابات الاقتصادية الكلية لدولة قطر. كما استخدمت النتائج الفعلية المتحققة من النصف الأول لهذا العام لمعايرة التوقعات، وهي تضم بيانات عن حسابات الدخل القومي من جهاز قطر للإحصاء (الصادرة في سبتمبر 2012) وميزان المدفوعات من مصرف قطر المركزي (الصادرة في أكتوبر 2012) إضافة إلى البيانات الأولية للسنة المالية 2012/2013 من وزارة الاقتصاد والمالية (سبتمبر 2012).

واستخدمت في حساب الناتج منهجية القيمة المضافة التي أوصى بها نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية. وقد لوحظ وجود توافق بين نسب القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المحسوبة من قبلنا وتلك الصادرة عن جهاز قطر للإحصاء.

وقد زودتنا شركة قطر للبترول ببيانات حديثة عن كميات الإنتاج في الاقتصاد الهيدروكربوني، بما فيها المنتجات اللقيمة (النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال، ومنتجات التكثيف وسوائل الغاز الطبيعي) والمنتجات النهائية (المشتقات البترولية المكررة، منتجات تسييل الغازات، الأسمدة والبتروكيماويات الأخرى)، حيث تعزز هذه البيانات تقديرات الصادرات الهيدروكربونية.

وقد قدرت البيانات الخاصة بالاستثمار لعامي 2012 و2013 بالاعتماد على المعلومات المحدثة عن تكاليف المشاريع والافتراضات الخاصة بأرقام الإنفاق، وهي طريقة مأخوذة من

نشرة "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013" الصادرة في يونيو 2012 دون تغيير.

واستخدمت تقديرات النتائج المالية الحكومية بحسب السنوات المالية. فقد اعتمدت قيم الإنفاق المأخوذة من تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية لموازنة السنة المالية 2013/2012 (أبريل- مارس) وإيرادات قطاعات غير النفط والغاز، في حين أن تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي لإيرادات النفط والغاز تمت اعتماداً على نتائج أسعار النفط المتوقعة (وليس السعر المستخدم في افتراضات تخطيط الموازنة). بينما استخدمت النتائج المالية الفعلية للنصف الأول من السنة المالية 2013/2012 لضبط التوقعات.

وارتكزت تقديرات تضخم أسعار المستهلك على اتجاهات أسعار السلع العالمية والتغيرات المتوقعة في أسعار الصرف الاسمي الفعال وتوقعات النمو السكاني والشروط السائدة في السوق المحلية للإيجار السكني إضافة إلى عوامل أخرى.

الجزء الثاني الأداء في عام 2012

أمسك قطاع غير الهيدروكربون بزمام النمو الاقتصادي في دولة قطر هذا العام، فقد شهد هذا القطاع نمواً عريضاً القاعدة مدعوماً باستثمارات متسارعة في البنى التحتية، وسجلت قطاعات البناء والنقل والاتصالات والخدمات المالية نمواً سريعاً، إضافة إلى الأداء القوي لقطاع التصنيع الذي يضم تكرير المنتجات النهائية والبتروكيماويات. ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد غير الهيدروكربوني نمواً قدره 9.3% خلال العام بأكمله، وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 6.3%. وأن يبلغ حجم الاقتصاد القطري (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي) حوالي أقل من 200 مليار دولار أمريكي نهاية العام.

ولا يزال التضخم العام لأسعار المستهلك تحت السيطرة، لكنه بدأ يرتفع تدريجياً مع انتهاء انكماش أسعار الإيجارات جزئياً. كما لا يزال الفائض كبيراً في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات مدعوماً بالأسعار المواتية لصادرات الهيدروكربون. وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في النفقات الجارية والاستثمارية من الموازنة سيبقى الفائض المالي العام صحيحاً نتيجة ارتفاع الإيرادات.

النمو الاقتصادي

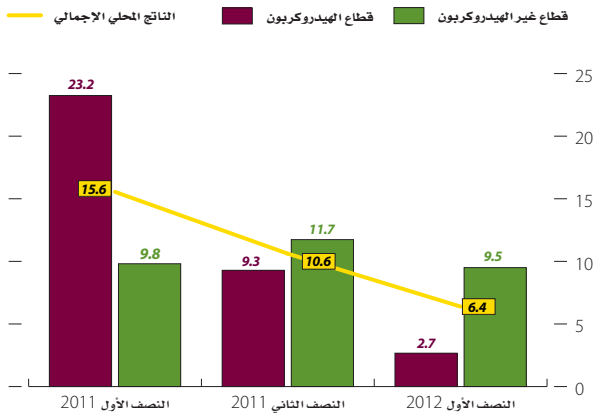
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تشير تقديرات جهاز قطر للإحصاء ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أن الاقتصاد القطري قد نما بمعدل 6.4% (بالقيم الحقيقية) في النصف الأول من عام 2012، مقارنةً بالنصف الأول من عام 2011 (الشكل 2-1). وعلى الرغم من أن حصيلة نصف العام تقترب من معدل العام كاملاً (أي 6.2%) الذي توقعته الأمانة العامة للتخطيط التنموي في نشرة «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013»، الصادرة في يونيو 2012، فقد انخفض نمو الناتج في الربع الثاني انخفاضاً حاداً؛ حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بمعدل 5.1% في ذلك الربع بعد أن كان 7.9% في الربع الأول.

وقد أدت بعض الإضافات النهائية لطاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال التي جرت مؤخراً إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الهيدروكربون بمعدل 2.7% في النصف الأول من العام 2012 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2011، في حين لم يشهد الربع الثاني أي نمو عن الربع الأول بسبب تراجع إنتاج النفط والغاز تراجعاً طفيفاً.

ومن المرشح أن يستمر ثبات إنتاج الغاز على حاله مع تراجع طفيف في المدى القريب في إنتاج النفط (ويشمل النفط الخام ومنتجات التكثيف وسوائل الغاز الطبيعي). ولن يتم إنتاج كميات إضافية من الغاز حتى يكتمل مشروع برزان ويدخل في طور الإنتاج المرتقب عام 2014. كما سيتراجع إنتاج النفط الخام في المدى القريب مع تراجع إنتاج الحقول المتقدمة. وربما يرتفع إنتاج النفط في المستقبل نتيجة الاستثمارات المتوقعة في تطوير الحقول الموجودة (لاسيما حقل دخان)، غير أن آثارها لن تكون ملحوظة إلا بعد عام 2015. ومن المتوقع أن ينمو إنتاج منتجات التكثيف وسوائل الغاز الطبيعي قليلاً في المدى القريب.

الشكل 2-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%)



ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يشمل استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 30 سبتمبر 2012 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>).

كان أداء قطاع غير الهيدروكربون قوياً في النصف الأول من عام 2012، فارتفع ناتجه بمقدار 9.5% عن الفترة نفسها من عام 2011، لكن نموه (وفق المقياس السنوي) هبط في الربع الثاني إلى 8.5% بعد أن كان 10.6% في الربع الأول.

ونما قطاع الصناعة التحويلية بمعدل قوي 11.1% في النصف الأول من عام 2012 (الشكل 2-2). وبالمقياس الكمي، يرجع نحو 56% من نشاط التصنيع إلى إنتاج المشتقات المكررة، بما فيها منتجات تحويل الغاز إلى سائل، والبتروكيماويات، ويرتبط كلاهما بنشاط المواد الأولية من النفط والغاز عبر تصنيع المدخلات الأولية، لاسيما النفط الخام والغاز الخفيف ومنتجات التكثيف.

وحدث معظم النمو في قطاع الصناعة في النصف الأول بسبب توفر المواد الأولية الإضافية والزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لمحطة "للؤلؤة" لتسييل الغاز. ووقفت حصة تصنيع المواد الكيماوية الأساسية من قطاع الصناعة التحويلية، وتشمل نواتج تسييل الغاز، بنسبة 100% تقريباً في النصف الأول من عام 2012. وحقق إنتاج الأسمدة، ضمن نشاط البتروكيماويات، نمواً قوياً قارب 23% بعد زيادة الطاقة الإنتاجية لإنتاج اليوريا والأمونيا مؤخراً.

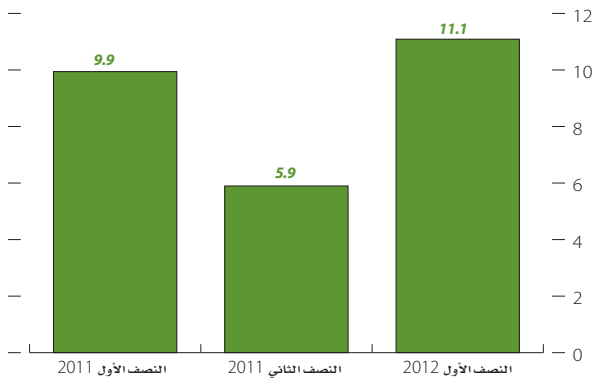
وأنتجت دولة قطر أيضاً كميات متواضعة من الحديد والصلب والألمنيوم، حيث شهد إنتاج هذا القطاع الفرعي ارتفاعاً تدريجياً في النصف الأول من عام 2012. أيضاً، شهدت المنتجات المطاطية والبلاستيكية والكيماوية الأخرى نمواً قوياً. ونما قطاع المرافق (الكهرباء والمياه) بمعدل قريب من 10% في النصف الأول من عام 2012. كما ارتفع الطلب على الطاقة بسبب النمو العام في الاقتصاد، لاسيما في المجالات كثيفة الطاقة كأنشطة التكرير وإنتاج المواد الكيماوية والمعدنية. كما تسبب النمو السكاني (الشكل 2-4) بزيادة الطلب على المياه والكهرباء.

وقد استند الأداء القوي للقطاعات الأخرى من الاقتصاد غير النفط والغاز إلى قاعدة عريضة. فقد قاد قطاع النقل والاتصالات هذا التطور بنمو تجاوز 15% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011. وساعد النمو المتواصل للاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وبرنامج توسيع الخطوط الجوية القطرية في تعزيز هذا الأداء القوي. كما حققت الأرباح الناتجة عن شحنات الغاز الطبيعي المسال فورةً في نشاطات هذا القطاع.

وحقق نشاط قطاع التشييد والبناء نمواً تدريجياً منذ بداية العام، حيث ازداد بمعدل 8.0% في النصف الأول وذلك بفضل الارتفاع الكبير في الربع الثاني (الشكل 2-3). وبدأ الإنفاق على البنى التحتية باكتساب بعض الزخم في النصف الأول واستمرت الاستثمارات في مشاريع التطوير العقاري الضخمة، كمشاريع لوسيل واللؤلؤة والمشيرب في الدوحة وحي المال في "بروة".

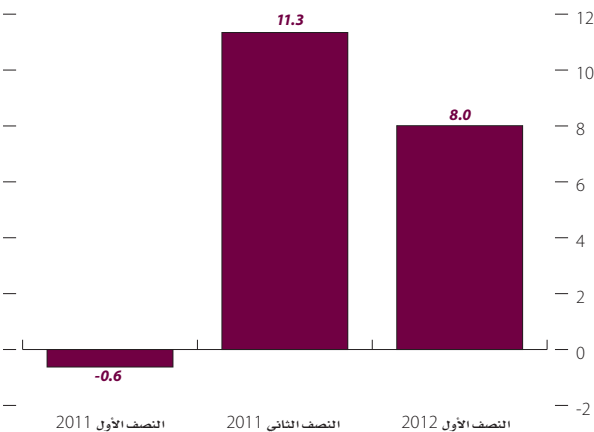
وبلغ عدد سكان دولة قطر 1.72 مليون نسمة منتصف عام 2012، محققاً زيادة قدرها 6% فقط عن العام المنصرم (الشكل

الشكل 2-2: نمو قطاع التصنيع (%)



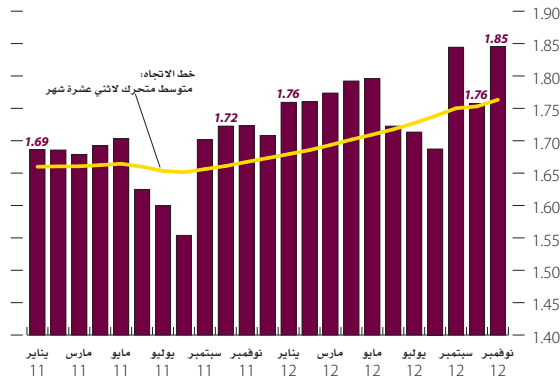
المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 30 سبتمبر 2012 (http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm).

الشكل 2-3: نمو قطاع البناء (%)



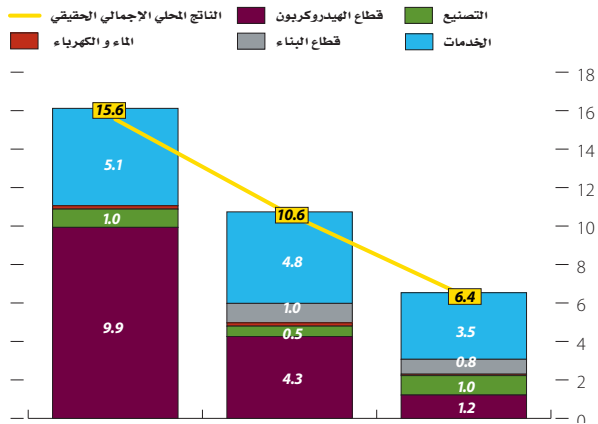
المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 30 سبتمبر 2012 (http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm).

الشكل 2-4: السكان (مليون نسمة)



المصدر: جهاز قطر للإحصاء - أرشيف التركيبة السكانية - بتاريخ 2 ديسمبر 2012: (<http://www.qsagovqa.eng/PSArchive.htm>)

الشكل 2-5: المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقطة مئوية)



ملاحظة: يشمل قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج، فيما تشمل الخدمات النقل والاتصالات والتجارة والفندقة والخدمات المالية والحكومية والأسرية والاجتماعية.

المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 30 سبتمبر 2012 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

ويظهر الاتجاه الوسطي المتحرك للأشهر الاثني عشر، والذي يستبعد التأثيرات الموسمية والعابرة، أن عدد سكان قطر يتخذ منحى صاعداً مرة أخرى.

وتوسع نشاط قطاع الخدمات في النصف الأول من العام لتلبية متطلبات النمو السكاني، وسجلت معظم فروع نموها بواقع 7-9%، حيث توسعت الخدمات المالية لتلبية الاحتياجات الائتمانية -مدعومة بزيادة الأرباح- في حين واصلت الحكومة تخصيص جزء أكبر من الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة. ويوضح (الشكل 2-5) إلى أي مدى يعتمد النمو الكلي على الخدمات والأنشطة الأخرى خارج قطاع النفط والغاز: ففي الأشهر الستة الأولى من عام 2012 شكلت الخدمات ما يربو على نصف النمو الكلي في الاقتصاد.

وقدرت نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013 الصادرة في يونيو 2012 أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله سيبلغ وسطياً 6.2%. ومن المتوقع - بناءً على الأداء المسجل في النصف الأول والمعلومات المحدثة عن التطورات المتوقعة في القطاعات الرئيسية للفترة المتبقية من عام 2012 - أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام بأكمله نمواً قدره 6.3%، وهو تغيير طفيف عن المتوقع سابقاً. ويأخذ هذا التوقع المحدث بعين الاعتبار تقديرات جهاز قطر للإحصاء المنقحة للناتج المحلي الإجمالي وتوزعه على القطاعات عبر السنوات الماضية (الإطار 2-1).

وقد يشهد النصف الثاني من عام 2012 انخفاضاً في إنتاج النفط مع نمو متواصل في إنتاج الغاز، والذي من شأنه تحقيق حافز بسيط للنمو الذي سجله قطاع النفط والغاز في النصف الأول ويجعل النمو الحقيقي للنفط والغاز عن العام كاملاً 3.4%.

أما النمو في قطاع غير النفط والغاز في النصف الثاني فسوف يتأثر بجملة من العوامل يؤدي بعضها إلى زيادة النمو في حين سيعمل بعضها الآخر على جعله معتدلاً.

الإطار 2-1: تنقيحات بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2010 و2011

تقوم تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الحسابات القومية للدخل محسوبة بأسعار 2010 (سنة الأساس). لقد خفّضت أحدث تقديرات جهاز قطر للإحصاء الخاصة بالحسابات القومية، والصادرة في سبتمبر 2012، قيم الأرقام الكلية للناتج المحلي الإجمالي لعامي 2010 و2011، حيث اقتصر التعديلات على ناتج القطاع غير الهيدروكربوني.

وتم تخفيض التقديرات الخاصة بناتج قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات (التجارة والفندقة والنقل والاتصالات والمالية) لعام 2010، بينما تم رفع تقديرات قطاع التشييد والبناء. وكان تخفيض التقديرات الخاصة لعام 2011 أكبر في قطاع الخدمات، وخاصة المالية. واعتمدت التوقعات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي الواردة في هذه النشرة على تقديرات جهاز قطر للإحصاء للحسابات القومية لعام 2011 كسنة أساس.

وستكون وتيرة نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية بطيئة على الرغم من استمراره في الارتفاع. كما أن بعض العوامل الأخرى قد تعيق النمو في النصف الثاني أيضاً. فمع اقتراب نهاية العام سيتبدد الحافز الذي شعرت به بعض القطاعات نتيجة الارتفاع الكبير في رواتب وتعويضات المواطنين العاملين في الخدمة المدنية والمؤسسة العسكرية في سبتمبر عام 2011.

إلا أن بعض العوامل الأخرى ستلعب دوراً داعماً للنمو. فمن المتوقع أن ترتفع وتيرة نمو قطاع التشييد والبناء بفعل تعبئة وتمكين الأشغال الجارية الآن في مشاريع البنية التحتية بما في ذلك مترو الدوحة. علاوة على ذلك، يواصل عدد المقيمين في قطر ارتفاعه، حيث وصل في نوفمبر 2012 إلى (1.85) مليون نسمة في قفزة كبيرة مقارنة بأواسط العام وبالعام المنصرم (الشكل 2-4 أعلاه).

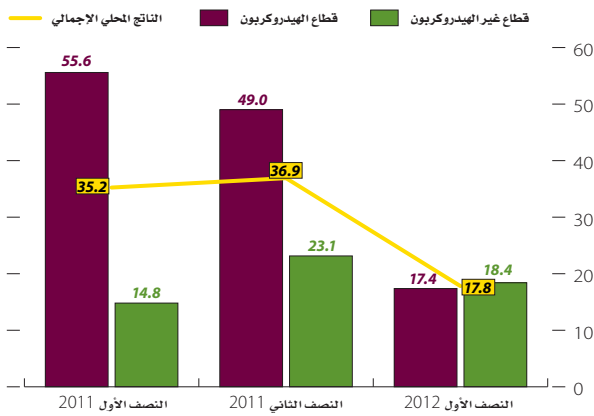
وعلى الرغم من أن كثيراً من الوافدين الجدد هم من العمال الأقل مهارة - مما يفرض طلباً محدوداً (ومؤقتاً في النهاية) على الخدمات المحلية - فإن الزيادة المطلقة الكبيرة في عدد العمال ستزيد الطلب العام على الخدمات. كما أن استضافة قطر للمؤتمر العالمي للتغير المناخي أواخر نوفمبر ومطلع ديسمبر سيرفع وتيرة النشاط في قطاع الخدمات. إن هذه التغيرات تبقي معدل نمو اقتصاد غير الهيدروكربون عند 9.3% لمجمّل العام 2012، وهي قيمة أقل من الحصيلة في نصف العام.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الاسمية نمواً قدره 17.8% في النصف الأول من عام 2012 (الشكل 2-6). ولعل أرقام الدخل الاسمي، كما أوضحت نشرة الأفاق الاقتصادية السابقة، تقدم صورة أفضل عن الموارد المتاحة للبلاد في ظل ظروف تتغير فيها شروط التبادل التجاري، خاصة بالنسبة للأسعار التي تحصل عليها قطر لسلة صادرات الهيدروكربون. بلغ معدل النمو في الربع الأول من السنة 24.3% ليأتي بعده الربع الثاني بمعدل أقل وبواقع 11.9% (الشكل 2-7). وتعود الفجوة بين النمو الحقيقي (الكمي) والنمو الاسمي إلى التغيرات في أسعار سلة الناتج لدولة قطر، خاصة زيادات أسعار الهيدروكربون والبتروكيماويات.

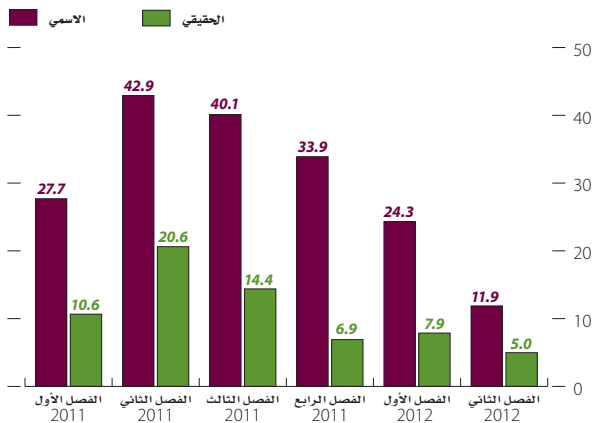
وقد أدى ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية، والتي ترتبط بها أسعار سلة الهيدروكربون لدولة قطر ارتباطاً وثيقاً، إلى زيادة دخل قطاع النفط والغاز، فارتفع ناتج النفط والغاز بالقيم الاسمية بنسبة تزيد على 17% في النصف الأول مقارنةً بالنمو الكمي البالغ 2.7% فقط. أما قطاع الصناعة التحويلية الذي يحظى فيه نشاط تكرير المنتجات النهائية والمواد الكيماوية بأهمية بارزة فقد استفاد أيضاً من ارتفاع الأسعار، فقفز الناتج الاسمي بنسبة 21.7% مقابل نمو كمي بلغ 11.1%.

الشكل 2-6: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%)



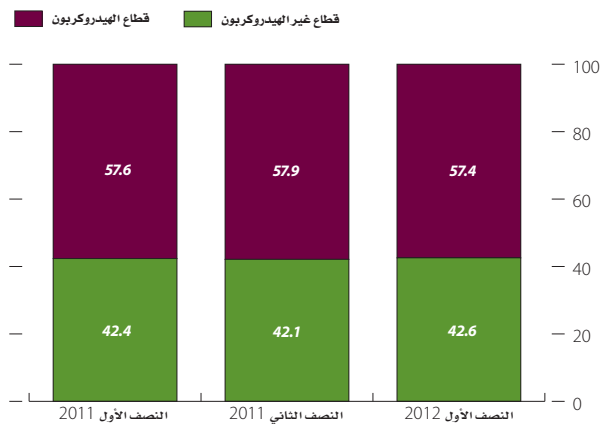
ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يشمل استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 30 سبتمبر 2012 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

الشكل 2-7: النمو ربع السنوي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%)



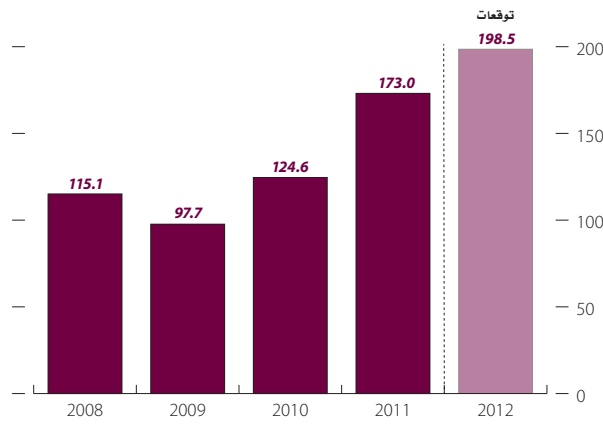
المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 30 سبتمبر 2012 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

الشكل 8-2: حصة قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي



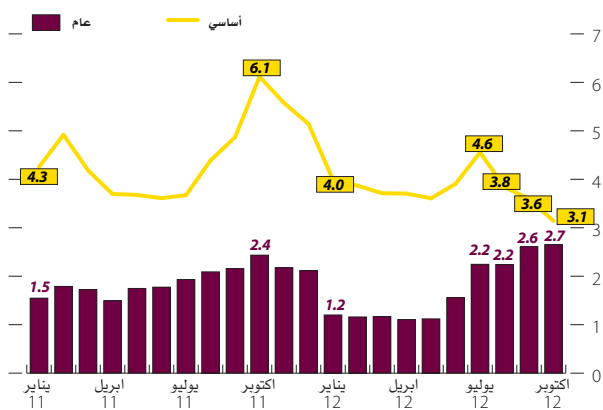
ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يشمل استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 30 سبتمبر 2012 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>).

الشكل 9-2: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)



المصدر: نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 30 سبتمبر 2012: (<http://www.qsagov.qa/eng/index.htm>) وتقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

الشكل 10-2: التضخم الشهري الأساسي والعام (تغير سنوي، %)



ملاحظة: التضخم الأساسي يساوي التضخم العام مستبعداً منه الأغذية والمرافق العامة والإيجارات.

المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 14 نوفمبر 2012 وقاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات (<http://www.qix.gov.qa>)، تاريخ النصف 15 نوفمبر 2012.

وهناك عامل ثان في نمو الدخل الاسمي هو الزيادة في ناتج الخدمات الحكومية التي حققت قفزة كبيرة بلغت 41.7%. وتحقق هذا الناتج على صعيد التكلفة التي كانت تعويضات العاملين المكون الأساسي فيها، لذا تعكس بيانات النصف الأول من عام 2012 أثر الزيادة في الرواتب والتعويضات المقدمة إلى المواطنين في سبتمبر 2011.

وباستبعاد النفط والغاز والصناعة التحويلية (الذي تهيمن عليه أنشطة التكرير والبتروكيماويات) والنشاط الحكومي من أرقام الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الكلية يصبح نمو الدخل الاسمي للنصف الأول من العام أكثر اعتدالاً وبمعدل 10.3%، وهي قيمة لا تبتعد كثيراً عن النمو الكمي (الحقيقي) البالغ 9.7% لهذه المجموعة من الأنشطة. وبقيت مساهمة النفط والغاز تشكل أكثر من نصف الدخل الاسمي الإجمالي (الشكل 2-8).

وبالنظر إلى الاتجاهات التي سادت في النصف الأول، انخفض مستوى الدخل الاسمي الإجمالي في الربع الثاني إلى ما دون مستواه في الربع الأول. ويرجع هذا الانخفاض بمعظمه إلى انخفاض أسعار النفط الخام في هذه الفترة مع نمو الدخل في كافة القطاعات الأخرى.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر صادرات النفط الخام القطري لعام 2012 بحدود 110 دولار أمريكي للبرميل، لكن بعد الانخفاض الذي شهده الربع الثاني عادت الأسعار إلى الارتفاع والذي من شأنه تحفيز الناتج الاسمي في النفط والغاز وفي نشاط الصناعة التحويلية، إلا أن النمو السريع في الخدمات الحكومية سيبتد في النصف الثاني من العام في ظل عدم زيادة التعويضات زيادة كبيرة مرة أخرى.

وبأخذ كافة هذه العوامل بعين الاعتبار، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لكامل العام 14.7% وأن يصل الحجم الكلي للاقتصاد في نهاية العام حوالي 199 مليار دولار أمريكي (الشكل 2-9).

الأسعار

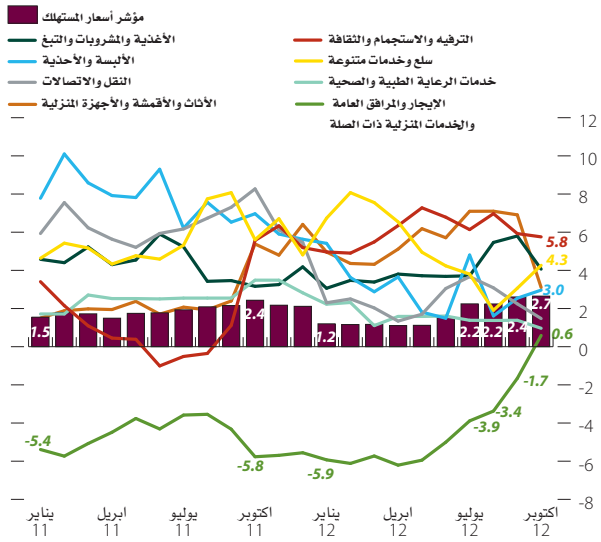
أسعار المستهلك

بلغ معدل التضخم العام لأسعار المستهلك 2.7% في أكتوبر 2012 محسوباً كتغير مئوي سنوي في مؤشر أسعار المستهلك (الشكل 2-10)، بزيادة قدرها 0.4% عن أسعار شهر سبتمبر 2012. أما معدل التضخم الأساسي، وهو مقياس أضيق يستبعد منه الأغذية والمرافق العامة والإيجار السكني لكونها الأكثر تقلباً في سلة أسعار المستهلك، فقد بلغ 3.1% مرتفعاً في أكتوبر 2012 عن الأشهر الاثني عشر المنصرمة.

على الرغم من أن التضخم العام أخذ في الارتفاع منذ يونيو 2012، فإن قيمة التضخم الأساسي، الأضيق نطاقاً، بدأت بالاعتدال في أغسطس 2012.

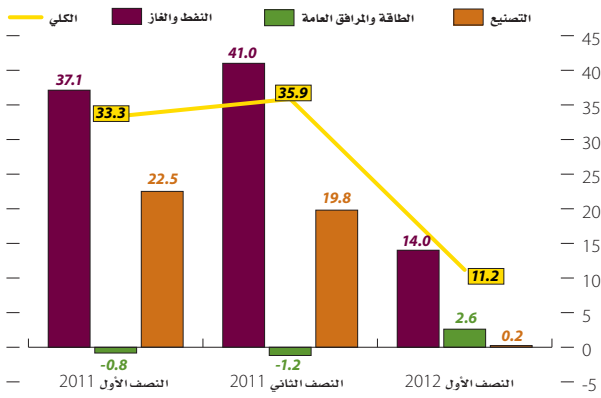
وتختلط الاتجاهات التضخمية في سلة الاستهلاك العامة، حيث تسارع التضخم في بعض المكونات كالمفروشات

الشكل 11-2: التضخم الشهري (تغير سنوي، %)



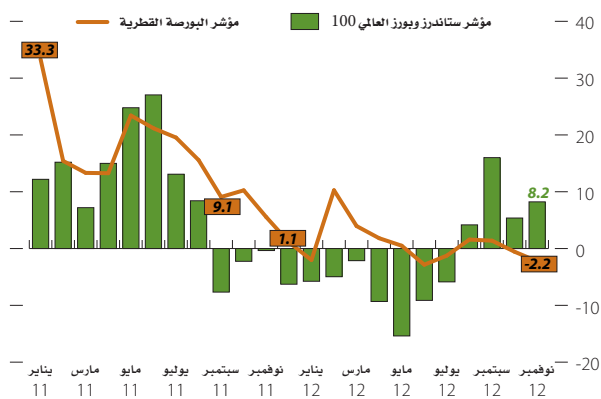
المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 14 نوفمبر 2012 وقاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات (http://www.qix.gov.qa/), تاريخ التصفح 15 نوفمبر 2012.

الشكل 12-2: نمو مؤشر أسعار المنتج



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 3 أكتوبر 2012 وقاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات (http://www.qix.gov.qa/), تاريخ التصفح 15 أكتوبر 2012.

الشكل 13-2: مؤشر البورصة القطرية ومؤشر ستاندرز وبورز العالمي (تغير سنوي، %)



المصدر: البورصة القطرية: http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe%20english%20portal/Pages/(/Home) وقاعدة بيانات CEIC. تاريخ التصفح 3 ديسمبر 2012.

والأقمشة والأجهزة المنزلية، بينما اتجه إلى الاعتدال في مكونات أخرى كالنقل والاتصالات (الشكل 11-2).

وكان لتغيرات مكون الإيجارات في مؤشر أسعار المستهلك تأثير حاسم على المسار الذي اتبعه التضخم العام في عام 2012. ففي إبريل ومايو انخفض مؤشر أسعار الإيجارات إلى أدنى قيمة له، ثم أخذ يرتفع شهراً تلو الآخر. وبينما لم يسجل المؤشر ارتفاعاً سنوياً إلا في أكتوبر من هذا العام- وللمرة الأولى منذ الربع الأخير في عام 2008 فإن انكماشه السنوي البيئيء شكل قدراً أقل من الضغط على مؤشر التضخم العام. في حين أضاف تضخم الإيجارات الحاصل مؤخراً قرابة نصف نقطة مئوية إلى حصيلة التضخم العام في أكتوبر.

وتوقعت نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013 الصادرة في يونيو أن يبلغ متوسط تضخم أسعار المستهلك لهذا العام 2.0%، وبما أن معدل التضخم الوسطي السنوي حتى أكتوبر من هذا العام بلغ 1.8%. ونظراً لاحتمال حدوث تسارع خفيف من جديد (إذ تبدو أسعار الإيجارات مرشحة لمواصلة ارتفاعها الأخير) فلن يتغير تقدير 2% لهذا العام.

أسعار المنتج: أصدر جهاز قطر للإحصاء مؤشر أسعار المنتج لأول مرة عام 2010. ويعبر هذا المؤشر، محسوباً باستخدام متوسط أسعار عام 2006 كأساس للقياس، عن الأسعار التي يحصل عليها المنتجون المحليون لقاء إنتاجهم (بعد اقتطاع الضرائب والدعم).

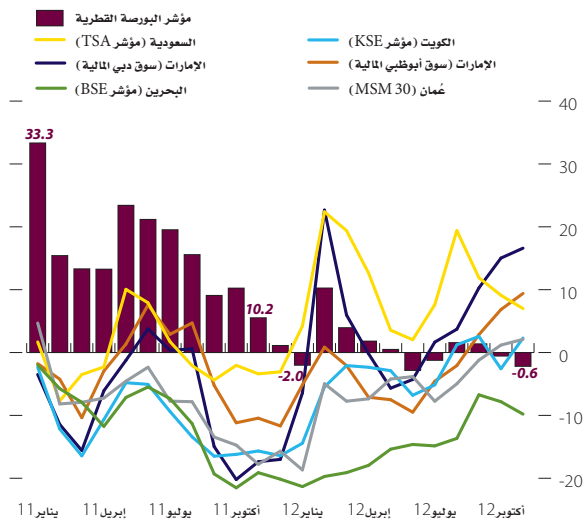
ازدادت أسعار المنتج في النصف الأول من عام 2012 بنسبة 11.2% (الشكل 12-2) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام (ارتفعت بحدّة في الربع الأول لكنها تباطأت في الربع الثاني). ويرجع معظم التباطؤ في الربع الثاني إلى تغيرات أسعار الهيدروكربون التي تحظى بوزن قدره 77% في المؤشر، كما تأثر التباطؤ بفعل التراجع في أسعار المنتجات الصناعية (خاصة البتروكيماويات والمشتقات المكررة).

أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

البورصة القطرية: وهي المنبر المخصص لتداول الأسهم المحلية. وقد أنهى مؤشر البورصة، وهو مؤشر الأداء للمقارنة بين الأسهم العشرين الأكبر والأكثر سيولة، شهر نوفمبر 2012 عند 8401 نقطة، أي بتراجع قدره 192 نقطة عن مستواه في نوفمبر 2011 (الشكل 13-2)، حيث تبددت المكاسب الطفيفة المتحققة حتى شهر أبريل بفعل التراجعات اللاحقة.

وقد كان أداء معظم البورصات في المنطقة سيئاً في النصف الأول من عام 2012، حيث أنهت جميعها- باستثناء السعودية- هذا النصف في المنطقة السالبة. ولعل التقلبات السياسية الإقليمية أثرت على توقعات المستثمرين ورغبتهم في المخاطرة، بالتالي استطاعت بعض الأسواق تعويض جزء من خسائرها

الشكل 2-14: مؤشرات أسعار أسهم مجلس التعاون الخليجي (تغير سنوي، %)



المصدر: البورصة القطرية:

[http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe%20english%20portal/Pages/\(/Home\)](http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe%20english%20portal/Pages/(/Home)) وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 3 ديسمبر 2012.

ومع ذلك، شهد التداول في البورصة القطرية اتجاهاً صاعداً في القيمة والحجم وتعمقاً للسوق. وكانت هناك بعض التغيرات الشهرية طبعاً، وانخفض التداول في أكتوبر 2012 عما كان عليه في الشهر نفسه من عام 2011.

ووصل إجمالي رأسمال السوق لمؤشر البورصة إلى 459 مليار ريال قطري في نوفمبر 2012، بزيادة قدرها 4% عن السنة السابقة. وكانت البورصة القطرية اعتمدت في أبريل 2012 ثلاثة مؤشرات جديدة بحيث باتت الآن تغطي سبعة قطاعات فرعية (الإطار 2-2).

العقارات: استمر فائض العرض في معظم أقسام السوق العقاري. فمقارنةً بالنصف الأول من عام 2010، لا تزال أسعار إيجارات المكاتب والعقارات الصغيرة منخفضة (الشكل 2-15). كما بقيت الإيجارات السكنية أدنى بكثير من مستوياتها السابقة على الرغم من أنها تشهد حالياً ارتفاعاً شهرياً. وبالاستناد إلى أحدث ذروة حققها مكون الإيجارات في تضخم أسعار المستهلك في الربع الأول من عام 2010، لا تزال الإيجارات

الإطار 2-2: ملخص التطورات النقدية والمالية والمؤسسية لعام 2012

وانتقلت المسؤولية عن البورصة القطرية من هيئة الأسواق المالية القطرية إلى مصرف قطر المركزي كهيئة منظمة أساسية لها بموجب إصلاحات المالية العامة والأسواق المالية. وشملت الإصلاحات الأخرى تقديم الدعم لتسريع إنشاء أقسام الوساطة المالية في المصارف.

سبتمبر: استضاف مصرف قطر المركزي، بالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط التنموي وصندوق النقد الدولي، مؤتمر أسواق المال 2012 في قطر. وجمع هذا الحدث صنّاع السياسات واللاعبين الفاعلين في السوق وخبراء الصناعة لإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز بيئة السياسات والبيئة التشغيلية والتشريعية بغية دعم المزيد من التطوير في أسواق الدين الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي. وشكل هذا الحدث مناسبة هامة لقطر انطلاقاً من أولويتها في تطوير سوق الدين الداخلي الخاصة بها ضمن إطار استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016).

وذكر مصرف قطر المركزي في تقريره الخاص بالاستقرار المالي في أغسطس أن المصارف التجارية القطرية ستحقق شروط اتفاقية بازل 3 مع نهاية عام 2012. كما بين التقرير أن المستويات المرتفعة من رأسمال الأسهم العادية التي تحتفظ بها المصارف التجارية المحلية في قطر ستساعد في ضمان الالتزام.

أكتوبر: وبالتعاون مع جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومصرف قطر للتنمية ومركز «بداية»، كشف مشروع «صلتك» عن أول شبكة لصناديق الاستثمار «ملائكة الأعمال» لتسهيل تطوير المشاريع الناشئة. وتعد هذه الخطوة جزءاً من المسعى الرامي إلى تلبية الاحتياجات المالية والتحديات التي تواجه المشاريع الناشئة والمساعدة على تشجيع ريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطر.

وحازت البورصة القطرية على جائزة «بورصة العام» عن الشرق الأوسط من مجلة المستثمر العالمي، في حين فازت هيئة مركز قطر للمال بجائزة «أفضل مركز مالي في الشرق الأوسط» من المجلة للسنة الثانية على التوالي. نوفمبر: استخدم جهاز قطر للاستثمار حصته البالغة 12% تقريباً في مجموعة التعدين «Xstrata PLC» لدعم صفقة الاستحواذ من قبل شركة غلينكور وهي لاعب عالمي في سوق السلع، بما يضمن لمجموعة التعدين شروطاً أفضل مما عرض عليها في الأصل.

يناير: استضافت البورصة القطرية ورشة عمل حول تطوير أسواق المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وجاء هذا الحدث بعد إعلان البورصة القطرية عام 2011 عن إنشاء سوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت اسم «سوق المغامرة في البورصة القطرية».

شباط: مصرف قطر المركزي ينصح المصارف التجارية في قطر بمراجعة الشروط التنظيمية الملزمة لاتفاقية بازل 3 بشأن نسب أسهم الرأسمال العامة، وتقديم ملاحظاتهم لدعم الانتقال المنسق نحو الالتزام. ومن المفترض أن يبدأ التطبيق في يناير 2013.

أبريل: أعلن جهاز قطر للاستثمار أنه خصص مبلغ 30 مليار دولار للاستثمار عام 2012. وحازت قطر القابضة - قسم الاستثمار الأجنبي في جهاز قطر للاستثمار - على حصة 3% في شركة توتال فرنسا، ثالث أكبر شركة نفط أوروبية.

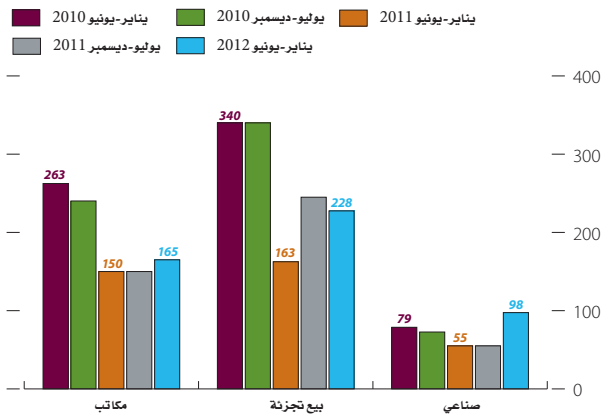
واعتمدت البورصة القطرية مؤشرات أسهم جديدة متممة للمؤشر الحالي للبورصة، وهي تخص سبعة قطاعات هي: المصارف والخدمات المالية، الصناعة، النقل، العقارات، التأمين، الاتصالات، والسلع والخدمات الاستهلاكية. وأطلقت أيضاً نسخة العائدات الكلية من مؤشر البورصة القطرية والتي تقيس كلاً من الأداء السعري والدخل الناتج عن عائدات الأسهم العشريين الأكبر والأكثر سيولة في البورصة.

يونيو: أكد مصرف قطر المركزي التزامه بالحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة من خلال رسم السياسات الصحيحة والإدارة الفاعلة للسيولة. وأعلنت وكالة MSCI عن أنها ستبقي البورصة القطرية قيد المراجعة من أجل ترقية تصنيفها إلى «سوق ناشئة».

يوليو: أصدرت الحكومة لأول مرة منذ عام 2003 صكوكاً إسلامية (صكوك مقيمة بالدولار). واستفاد الإصدار البالغ 4 مليار دولار من الطلب العالمي على الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة والأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في ظل عدم اليقين السائد في السوق العالمية.

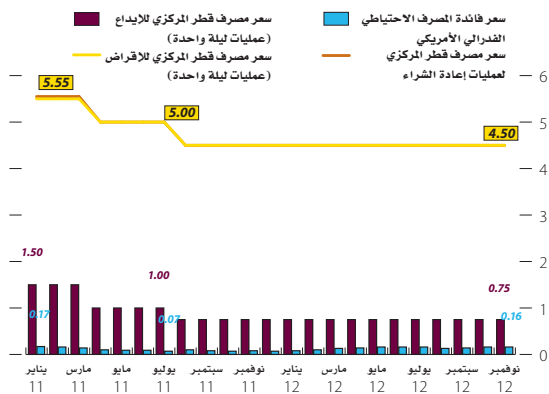
وأصدر مصرف قطر المركزي 4 مليار ريال قطري (1.09 مليار دولار) على شكل سندات خزينة: 2 مليار ريال قطري كأوراق لأجل 3 أشهر و 1 مليار ريال قطري كأوراق لأجل 6 أشهر و 9 أشهر مناصفة.

الشكل 2-15: أسعار الإيجارات العقارية في الدوحة (ريال قطري للمتر المربع شهرياً)



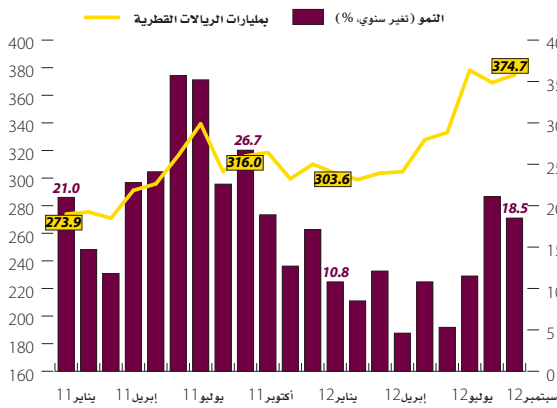
ملاحظة: معدلات الإيجار هي الوسطي بين أعلى وأدنى قيمة. بلحظ المؤشر الصفقات الجديدة في السوق، دون إعطاء وزن إضافي لنوعية الممتلكات العقارية الأساسية أو موقعها، ولا يتضمن سعر السهم الأساسي. المصدر: تقرير العقارات في قطر - المركز الدولي لمراقبة الأعمال، إصدارات مختلفة.

الشكل 2-16: معدلات الفائدة التوجيهية (% سنوياً)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012، قاعدة بيانات المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (<http://www.federalreserve.gov/>) (datadownload) وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 2 ديسمبر 2012.

الشكل 2-17: العرض النقدي (M2)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012 وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 9 نوفمبر 2012.

السكنية في أكتوبر 2012 أدنى من مستواها في تلك الفترة بحدود 11%. غير أن الصورة في القطاع السكني متغيرة: حيث زالت الشريحة العليا تشهد عرضاً فائضاً، بينما إيجارات العقارات المتوسطة أخذت في الارتفاع منذ شهر يوليو. كما شهدت معدلات الإيجار الصناعي ارتفاعاً حاداً في النصف الأول من عام 2012، ربما بسبب زيادة الطلب على المساحات المخصصة للتصنيع الخفيف والتخزين بكميات كبيرة.

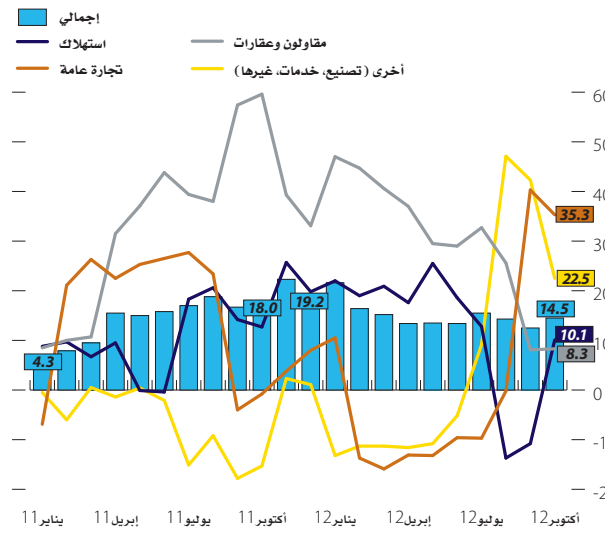
أسعار الفائدة والعرض النقدي والائتمان

لم يطرأ أي تغيير على أسعار الفائدة الرئيسية في مصرف قطر المركزي منذ أغسطس 2011 (الإقراض لليلة واحدة)، حيث ظلت عند 4.5% (الشكل 2-16). واستمر المصرف المركزي في المحافظة على أسعار الفائدة منخفضة في ظل بقاء أسعار الفائدة لدى المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منخفضة تاريخياً، حيث استمر الأخير في زيادة السيولة في الاقتصاد الأمريكي. وعلى الرغم من وجود هامش إيجابي بين أسعار الفائدة بالريال القطري والدولار الأمريكي فإن سقف الودائع التي يمكن للمصارف المحلية إيداعها لدى المصرف المركزي (أعلى من السقف القانونية المطلوبة) حدث من فرص المضاربة.

ارتفع العرض النقدي بمعناه الواسع (M2) حتى شهر سبتمبر 2012 بمعدل 18.5% قياساً بسبتمبر 2011 (الشكل 2-17). وفي الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي، ازداد الائتمان الداخلي وصافي الأصول الأجنبية مع نمو الكتلة النقدية.

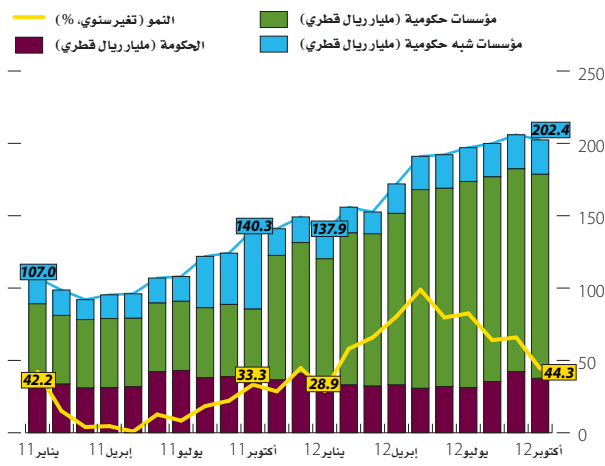
وفي عام 2012، ازداد ائتمان المصارف التجارية المقدم إلى القطاع الخاص بمعدل ثابت ثنائي الرقم على الرغم من أن ذلك يخفي تقلباً شهرياً كبيراً بالنسبة لكل قطاع على حده (الشكل 2-18). وبعد استمرار الانكماش الذي حدث في عام 2011 واستمر حتى يونيو 2012، ارتفع الائتمان المقدم إلى الصناعة والخدمات بسرعة في النصف الثاني من العام. أما الائتمان المقدم إلى المقاولين والقطاع العقاري فقد واصل نموه وإنما بمعدل أكثر اعتدالاً خلال عام 2012. واتخذ الائتمان المقدم للمستهلكين منحى معتدلاً أيضاً في عام 2012، ربما نتيجة القيود الصارمة المفروضة، بما في ذلك السقف المحددة للقروض. وتراجع الائتمان المقدم للمستهلكين فعلياً في شهري أغسطس وسبتمبر. ومن جانبه، شهد قطاع التجارة العامة انكماشاً في حجم الائتمان المقدم له على مدار العام تقريباً. ولا يزال مستوى القروض المتعثرة في النظام المصرفي المحلي متدن، ومخصصات المؤونة كبيرة وإجراءات الوقاية الرأسمالية قوية (الإطار 2-3).

الشكل 2-18: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم للقطاع الخاص (تغير سنوي، %)



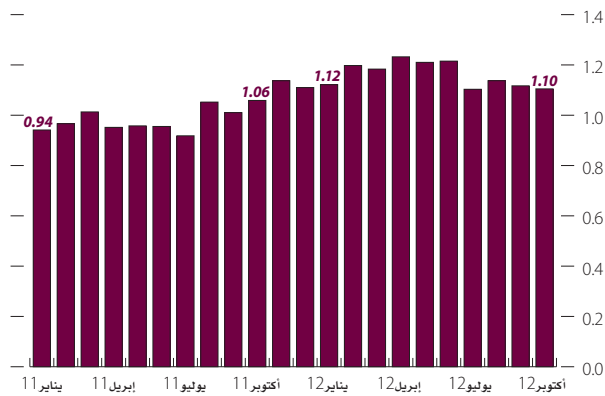
المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012 وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 22 نوفمبر 2012.

الشكل 2-19: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم للقطاع العام (تغير سنوي، %)



ملاحظة: يشمل القطاع العام الحكومة، والمؤسسات الحكومية (شركات مملوكة بالكامل من الحكومة) وهيئات شبه حكومية (شركات 50% من ملكيتها للحكومة).
المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في أكتوبر 2012 وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 22 نوفمبر 2012.

الشكل 2-20: نسبة القروض إلى الودائع



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في أكتوبر 2012 وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 22 نوفمبر 2012.

الإطار 2-3: القروض المتعثرة: ليس هناك ما يدعو للقلق

تظهر مؤشرات التحوط الصادرة عن مصرف قطر المركزي أن نسبة القروض المتعثرة (كنسبة من مجموع القروض) بلغت 1.7% عام 2011 (آخر عام تتوفر عنه البيانات)، متراجعة عن مستوى 2.0% لعام 2010، بينما كانت نسبة الرأسمال إلى الأصول المثقلة بحسب درجة المخاطر 21% تقريباً. وأفاد المصرف المركزي أيضاً أن الأرباح المصرفية نمت عام 2011 بنسبة 22%، حيث شكل ربع الفوائد الجزء الأكبر منها.

وتؤكد نتائج النصف الأول لعام 2012 استمرار الأداء القوي للقطاع المصرفي المحلي. ففي استطلاع أجراه المصرف المركزي في النصف الأول ذكرت المصارف التجارية أنها تتوقع انخفاض مخاطر الائتمان عام 2012.

علاوة على ذلك، تبين مؤشرات الاستقرار، واختبارات الضغط، الواردة في تقرير الاستقرار المالي الصادر في أغسطس 2012 عن مصرف قطر المركزي أن ميزانية المصارف يجب أن تتمتع بالرونة بحيث تواجه جملة متنوعة من الصدمات المرتدة، كتلك القادمة من منطقة اليورو، لأن مستوى انكشاف مصارف قطر المباشر أمام الديون السيادية لدول هذه المنطقة ضعيف، كما أن انكشافها غير المباشر - عبر الأصول المشتركة بين البنوك - محدود أيضاً.

وحقق الائتمان المقدم إلى القطاع العام (الحكومة والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية) نمواً نشطاً عام 2012، مستفيداً من الزخم الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2011 (الشكل 2-19).

يتخذ الائتمان المقدم إلى المؤسسات الحكومية (شركات مملوكة بالكامل من الحكومة) منحى صاعداً، ويشكل 70% من إجمالي الائتمان المقدم إلى القطاع العام حتى شهر أكتوبر. ويذهب أكثر من نصف الائتمان الكلي المقدم إلى القطاع العام إلى مشاريع الخدمات كالنقل البحري والجوي والاتصالات، أما القروض المتعلقة بقطاع التشييد والبناء فتشكل قرابة 19% من مجموع القروض.

ويتأخر نمو الودائع في النظام المصرفي عن نمو القروض عام 2012، إذ بلغت نسبة القروض إلى الودائع في أكتوبر 1.10 (الشكل 2-20). ولا تزال المصارف تعول على السوق النقدية بين المصارف لجسر جزء من هذه الفجوة.

كما حشدت المصارف عملية التمويل بالسندات طويلة الأجل لدعم احتياجات الأعمال المتوقعة حيث تسارعت أعمال البناء في شبكة المشاريع الاستثمارية في قطر، واستفادت بعض المصارف المحلية من الأسواق المالية الدولية مصدره سندات بالعملة الأجنبية لأجل استحقاق يمتد على مدار السنوات الثماني القادمة. وفي أكتوبر 2012، بلغ إصدار المصارف المحلية من السندات المستحقة بالعملة الأجنبية نحو 7 مليار دولار، 70% منها صدر خلال عام 2012.

حسابات المالية العامة

بعد تمديد السنة المالية 2011/2012 من مارس إلى يونيو 2012، عادت السنة المالية في قطر إلى مواعيدها النظامية، والبيانات المتوفرة عن السنة المالية الحالية تغطي الفترة من إبريل 2012 إلى مارس 2013. وقد اكتملت حالياً العمليات والأنظمة الجديدة التي كانت تؤخر إصدار الموازنة. وتظهر البيانات الأولية المتوفرة من وزارة الاقتصاد والمالية عن الربعين الأول والثاني من السنة المالية 2012/2013 (أبريل-يونيو ويوليو-سبتمبر) فائضاً في الموازنة بحدود 118 مليار ريال قطري (الشكل 2-21)، وهذا الفائض أكبر بحدود 64 مليار ريال قطري من الفائض المسجل في كامل السنة المالية 2011/2012 (والبالغ 54 مليار ريال قطري).

الإنفاق الحكومي

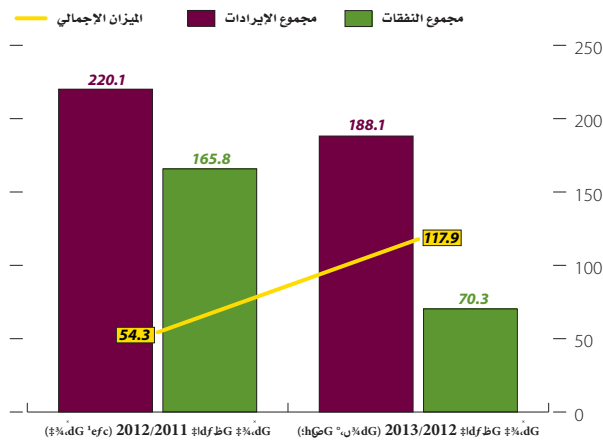
بلغ الإنفاق الحكومي الإجمالي 70.3 مليار ريال قطري في سبتمبر 2012، حيث جرى تقييد النفقات المالية عموماً في الجزء الأول من السنة المالية، ولم يختلف في ذلك الإنفاق الكلي في النصف الأول من السنة المالية الحالي. شكل الإنفاق الجاري قرابة 75% من مجمل الإنفاق الحكومي (الشكل 2-22). ويفسر جزء من هذا التحول بزيادة الإنفاق على الرواتب والأجور بعد منحة شهر سبتمبر 2011، والتأخر في بدء بعض المشاريع الاستثمارية. وبعد مرور ربعين من السنة المالية 2012/2013، بلغ مجموع الإنفاق الحكومي المتوقع نحو 39% من المبلغ المرصود في الموازنة (الشكل 2-23)، ما يوحي بأن زيادة ما قد تحدث في النصف الثاني من السنة المالية.

الإيرادات الحكومية

بلغ إجمالي الإيرادات 188 مليار ريال قطري في النصف الأول من السنة المالية 2012/2013، وتظهر تركيبتها تطورات قوية في مساهمات دخل الاستثمارات والمصادر الأخرى، بما فيها ضرائب الشركات (الشكل 2-24)، فقد ارتفع الدخل الناتج عن ضريبة الشركات في نهاية فترة الإعفاء الضريبي بالنسبة لبعض الشركاء التجاريين في قطاع النفط والغاز وبسبب التنظيم الفعال لضرائب الشركات.

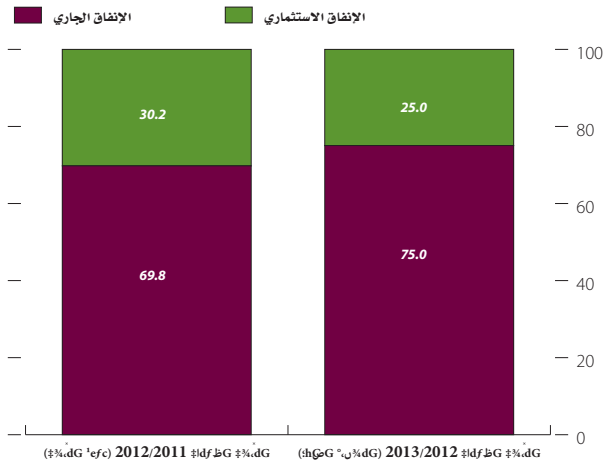
وبلغت المقبوضات في الربعين الماليين الأول والثاني من موازنة 2012/2013 91% من المبلغ المرصود في الموازنة لكامل العام (الشكل 2-25). وتجاوزت المقبوضات من الدخل الاستثماري المبلغ المقدر لكامل العام، في حين بلغت نسبة المقبوضات من قطاع الهيدروكربون قرابة 57%. إن الزيادة في الدخل الاستثماري للسنة المالية الحالية مقارنة بسابقتها تفسر جزئياً بأن شركة قطر للبترول احتفظت بدخل استثماراتها في السنة المالية السابقة (2011/2012) ولم تحولها إلى وزارة الاقتصاد والمالية في تلك السنة (وذلك بغرض إضافتها إلى رأسمالها)، بينما تقتضي الأصول المحاسبية المتبعة هذه السنة أن تقوم شركة قطر للبترول بتحويل كل احتياطياتها إلى وزارة المالية.

الشكل 2-21: الحسابات المالية (مليار ريال قطري)



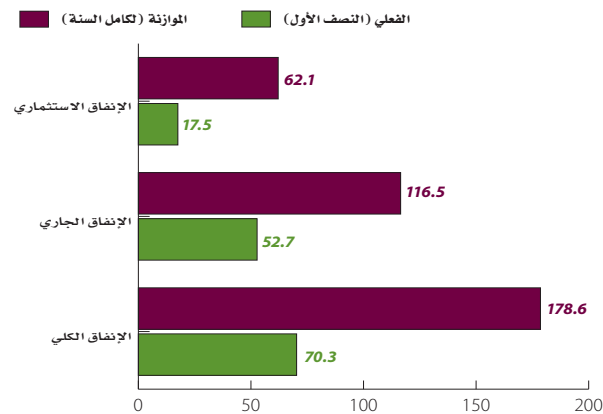
ملاحظة: بيانات السنة المالية 2012/2013 أولية عن الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر (النصف الأول).
المصدر: وزارة المالية والنشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012.

الشكل 2-22: الإنفاق الحكومي (% من الإجمالي)



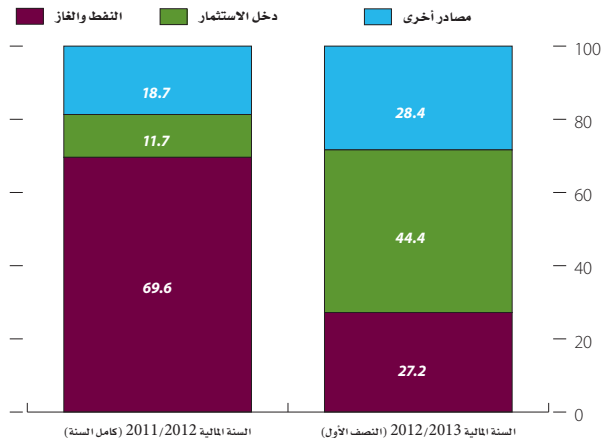
ملاحظة: بيانات السنة المالية 2012/2013 أولية عن الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر (النصف الأول).
المصدر: وزارة المالية والنشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012.

الشكل 2-23: الإنفاق الحكومي، السنة المالية 2012/2013 (مليار ريال قطري)



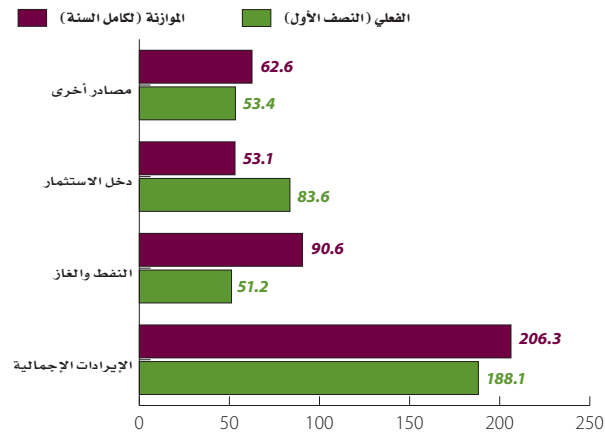
ملاحظة: بيانات السنة المالية 2012/2013 أولية عن الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر (النصف الأول).
المصدر: وزارة المالية والنشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012.

الشكل 2-24: الإيرادات الحكومية (% من الإجمالي)



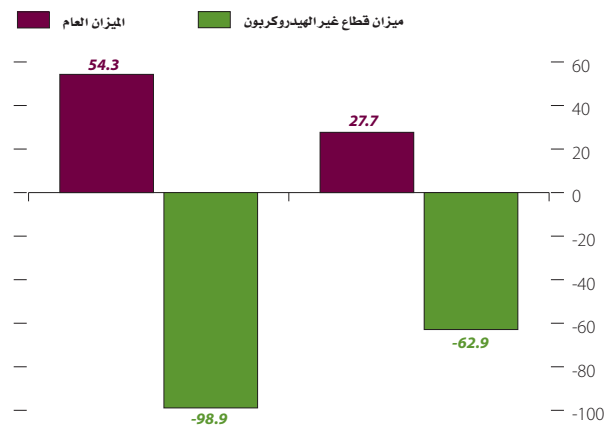
ملاحظة: بيانات السنة المالية 2013/2012 أولية عن الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر (النصف الأول).
المصدر: وزارة المالية والنشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012.

الشكل 2-25: الإيرادات الحكومية، السنة المالية 2013/2012 (مليار ريال قطري)



ملاحظة: بيانات السنة المالية 2013/2012 أولية عن الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر (النصف الأول).
المصدر: وزارة المالية والنشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012.

الشكل 2-26: الميزان المالي (مليار ريال قطري)



ملاحظة: بيانات السنة المالية 2013/2012 أولية عن الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر (النصف الأول).
المصدر: وزارة المالية والنشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012.

وتستند تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية لإيرادات قطاع الهيدروكربون إلى سعر النفط الخام المقدر بحدود 65 دولار أمريكي للبرميل، وهو أقل من السعر المتحقق حالياً. ومن المرجح أن تتجاوز الإيرادات المالية لكامل العام التقديرات الواردة أصلاً في الموازنة، مما يعني حكماً زيادة قيمة فائض الرصيد المالي عما تم تقديره في الموازنة.

وعلى الرغم من أن الانتقال للاعتماد على إيرادات من أنشطة خارج قطاع الهيدروكربون لتمويل الموازنة يأخذ مسارا تصاعدياً، فإن الميزان المالي لقطاع غير الهيدروكربون (والذي يحسب باستبعاد الإيراد الناتج مباشرة عن النفط والغاز من مصادر الدخل الحكومي) في قطر سيظهر عجزاً كبيراً للسنة المالية 2013/2012 (الشكل 2-26). وتشير تقديرات الموازنة المنشورة إلى أن عجز الميزان المالي لقطاع غير الهيدروكربون سيبلغ 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2012/2013. لكن إذا اعتمدنا تعريفاً موسعاً للإيرادات المتعلقة بقطاع النفط والغاز (والذي يضم جزءاً من دخل الاستثمارات في هذا القطاع وعوائد الضرائب الناجمة عن مشاريع تابعة له) فإن حجم العجز سيكون أكبر مما هو وارد في الموازنة.

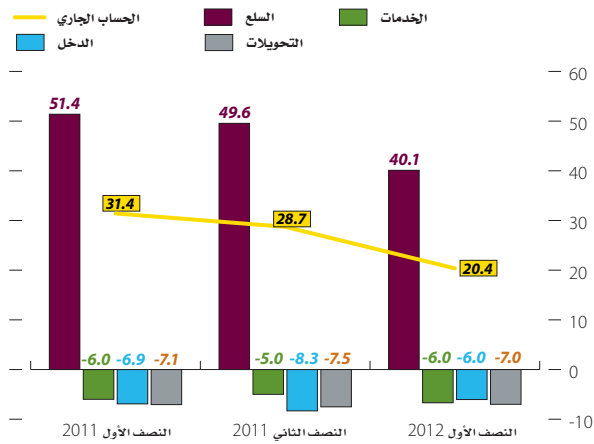
الدين

إن البيانات الرسمية عن الدين الحكومي للسنة المالية الحالية 2013/2012 غير متوفرة. وفي ختام السنة المالية 2012/2011 (نهاية مارس)، وصل الدين الحكومي إلى 209.3 مليار ريال قطري، أي 33.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وتشير البيانات من مصادر مختلفة إلى زيادة محتملة في مستويات الدين الحكومي من بداية السنة المالية 2013/2012. كما تظهر بيانات مصرف قطر المركزي إلى أن قروض الحكومة من المصارف المحلية شهدت ارتفاعاً لتصل إلى 42.3 مليار ريال قطري بحلول سبتمبر 2012 بعد أن كانت 32.2 مليار ريال قطري في نهاية السنة المالية 2012/2011. وفي يوليو استفادت الحكومة من سوق الصكوك الدولية بقيمة 4 مليار دولار في شرائح 5 و10 سنوات.

التجارة وميزان المدفوعات

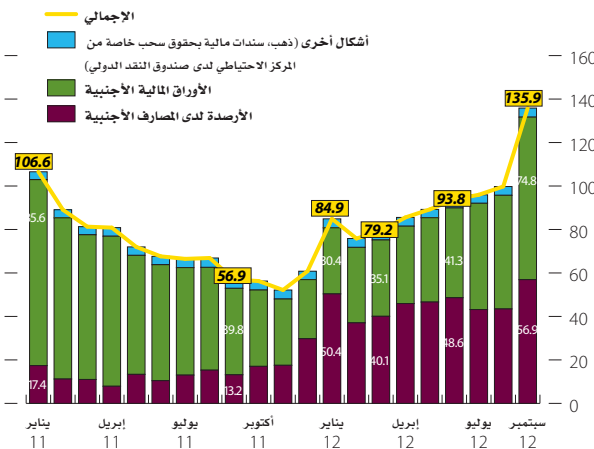
الشكل 2-27: مكونات الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)



ملاحظة: إن بيانات عام 2012 أولية.

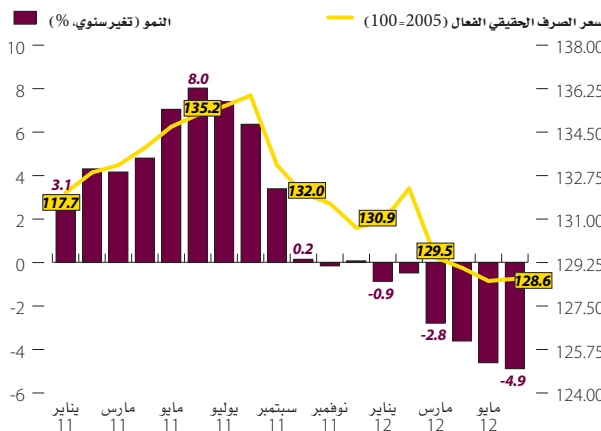
المصدر: مصرف قطر المركزي: (<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/>) (Statistics/BalanceofPayments/Pages/default.aspx).

الشكل 2-28: احتياطات القطع الأجنبي (مليار ريال قطري)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في سبتمبر 2012 وقاعدة بيانات CEIC، تم التصفح في 9 سبتمبر 2012.

الشكل 2-29: مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

حققت قطر -مرة أخرى- في النصف الأول من عام 2012 فائضاً تجارياً قوياً بلغ 140 مليار ريال قطري، أو 40.1% من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 2-27). ولكن الزيادة الكبيرة في الطلب على المستوردات أدت إلى تقليص هذا الفائض مقارنة بالنصف الأول من عام 2011. فقد نمت الصادرات السلعية بنسبة 2.1% (تغير سنوي)، بيد أن المستوردات السلعية فاقتها بكثير، حيث ارتفعت بنسبة 37.1%.

وكانت السلع الرأسمالية (الألات ومعدات النقل) المساهم الأكبر في نمو المستوردات في النصف الأول بزيادة مقدارها 36% أي 16.5 نقطة مئوية من الزيادة الكلية في المستوردات. وقد ارتفع الطلب المتنامي على السلع الرأسمالية بفعل مشاريع البنية التحتية قيد التنفيذ في دولة قطر. كما حققت المستوردات من السلع المصنعة نمواً مرتفعاً، والتي شكلت 6.6 نقطة مئوية من الزيادة الكلية في المستوردات.

ولقد دعم الفائض التجاري في النصف الأول من العام الفائض الضخم في الحساب الجاري. وبلغ العجز في حسابي الدخل والخدمات والتحويلات الكبيرة إلى الخارج 19.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مما ترك إجمالي فائض الحساب الجاري عند 20.4%.

وفي 30 سبتمبر 2012، بلغ إجمالي احتياطي القطع الأجنبي لدولة قطر 135.9 مليار ريال قطري (الشكل 2-28). وهذا الاحتياطي يعبر ليس فقط عن استمرار أرباح التصدير من فائض الحساب الجاري بل أيضاً عن خيار واع بتخصيص جزء كبير من الفوائض لتحويلها إلى احتياطات سائلة لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتوقعة.

شروط التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال

يؤمن سعر الصرف الحقيقي الفعال مقياساً لتنافسية إنتاج البلد في السوق العالمية، وهو يكشف التغيرات في سعر الصرف الاسمي الفعال ويعدل وفقاً لفروقات التضخم بين الدول.

وتبين تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن سعر الصرف الحقيقي الفعال كان أخفض بنسبة 4.9% في يونيو 2012 عن الأشهر الاثني عشر السابقة (الشكل 2-29). ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى خسارة الدولار الأمريكي (الذي يرتبط به الريال القطري) لجزء من قيمته أمام عملات شركاء قطر التجاريين الرئيسيين، على الرغم من أن التضخم في قطر (الذي كان أقل من مستواه لدى هؤلاء الشركاء في عام 2012) قد لعب دوراً معيناً أيضاً.

